مركز مساواة لتنمية المجتمع المدني

Equality Center For Civil Society Development

Konrad Adenauer Stiftung

التمكين الاقتصادي للشباب في ظل اللجوء السوري

عمان ٢٠١٥

التمكين الاقتصادي للشباب في ظل اللجوء السوري

تدقيق الأستاذ محمد أبو ريشة

عمان ٢٠١٥

حقوق الطبع محفوظة

الطَّبْعَة الأُولى
١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(١٨٦٥/ ٤/ ٢٠١٥)
* يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه
ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية او اي جهة حكومية اخرى

المحتويات

تمهيد ٤

مقدمة ٥

البلديات ودورها المنشود في دعم الفرص الاقتصادية للشباب ٦

دور وسائل الإعلام في تعزيز وتسويق الفرص الاقتصادية للشباب ١١

دور القطاع الخاص في تعزيز التنافسية الاقتصادية للشباب ١٩

المؤسسات التعليمية ودورها في ربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل ٣١

التمكين الاقتصادي للشباب في ظل اللجوء السوري - الفرص والتحديات ٣٨

مؤسسات المجتمع المدني ومساهمتها في تعزيز التمكين الاقتصادي للشباب ٤٣

توصيات ختامية ٤٨

تمهيد

يجد الأردن نفسه حالياً في وضع يمكن بسهولة وصفه بأنه أزمة اقتصادية، خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب الأردني إلى درجة مقلقة تقدر بـ ٣٠٪. ومع أنَّ جذور هذه المسألة بالغة التنوع، تتمثل أهم أسبابها في منظومة المؤسسات التعليمية في الأردن وواقع الانفصام المُعاش بين تلك المؤسسات وسوق العمل المحلي. ولا يقل خطورة عنها شيوع التقييم السلبي لمختلف أنواع العمل المهني في المجتمع. فغالبية الشباب الأردنيين يطمحون للعمل في مهن يعدونها رفيعة كمهنة المهندس والطبيب دون مراعاة مصالحهم الشخصية، متجاهلين الحاجات الفعلية لسوق العمل وتحليلات العرض والطلب.

وتزداد الأمور صعوبة نظراً لمحدودية الفرص المتاحة في سوق العمل الأردني، خاصة بعد بداية الأزمة السورية وما فرضته من ضغوط إضافية على سوق العمل جرَّاء تدفق اللاجئين السوريين الذين يتمتعون بمؤهلات ومهارات عالية ويبدون استعداداً للعمل في القطاع غير الرسمي دون تصاريح عملٍ رسمية. ولا تقتصر تبعات ذلك على الحد من فرص عمل الأردنيين بل تتجاوز ذلك إلى تخفيض الأجور أيضاً.

إزاء هذا الواقع، تؤمن مؤسسة كونراد أديناور الألمانية – مكتب الأردن بضرورة تمكين الشباب الأردني اقتصادياً للحصول، أولاً وقبل أي شيء آخر، على مستوى حياة أفضل، ومن ثمَّ تقديم المساعدة في النمو الاقتصادي المستدام. ومن هنا، نظَّمنا لقاءً ضمَّ لفيفاً من الخبراء من مختلف شرائح المجتمع للتحدث حول المساهمات التي يمكن أن تقدمها القطاعات من أجل تحقيق هدفنا المشترك. وحضر النقاش ممثلو السياسات البلدية ووسائل الإعلام والقطاع الخاص والقطاع التعليمي لإبداء آرائهم ومدخلاتهم، وخلُص اللقاء إلى جملة من الحلول المحتملة لهذه القضية الملحة تمهيداً للتمكين الاقتصادي الناجح لشباب الأردن في المستقبل.

إن مؤسسة كونراد أديناور – مكتب الأردن مؤسسة سياسية تعزز الديمقراطية وسيادة القانون واقتصاد السوق الاجتماعي، وتسعى لتحقيق أهدافها خدمةً للمجتمع الأردني من خلال إقامة الشراكات مع منظمات المجتمع المدني مثل مركز مساواة لتنمية المجتمع المدني.

أتمنى لكم قراءة متبصرة، وأتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات المثمرة والمثيرة.

الدكتور أوتمار أورينغ
الممثل المقيم
مؤسسة كونراد أديناور- مكتب الأردن

افتتاحية

لأن الأمل والطموح معلقان على الإرادة والتصميم، ولأن الإرادة والتصميم هما رافدا الإنجاز والتقدم الفعلي لنهضة المجتمعات، ونظراً لأن الشباب هم الحاضر والمستقبل، فقد أولينا هذه القضية جل اهتمامنا ضمن برنامج عمل في مركز مساواة لتنمية المجتمع المدني إيماناً منا بأهمية العنصر البشري المدرَّب والمؤهل ليكون أساساً لتحقيق التنمية الشاملة.

وتجسيداً لأواصر التشبيك والشراكة مع جميع القطاعات المختلفة لتحقيق الأهداف المنشودة، جاء إصدار هذا الكتاب " التمكين الاقتصادي للشباب في ظل اللجوء السوري" بالتعاون والتشارك مع مؤسسة كونراد أديناور الألمانية – مكتب الأردن، لتؤسس علاقة تكاملية بين جميع القطاعات لتنعكس بنواتجها على المجتمعات المحلية. وتحقيقاً لمبدأ التعاون والتشبيك بين جميع المؤسسات دولية كانت أم محلية للوصول إلى الأهداف المشتركة، يأتي هذا الكتاب كمرجع يمكِّن من الاستفادة من التوصيات والمخرجات وآليات العمل التي تساهم إلى حد كبير في بناء الشراكات بين جميع القطاعات للبدء بتنفيذ برامج اقتصادية تساهم في التمكين الاقتصادي للشباب والعمل الجماعي على تنفيذ البرامج والخطط التنموية.

وفي هذا المقام، يتقدم مركز مساواة لتنمية المجتمع المدني بجزيل الشكر والتقدير لمؤسسة كونراد أديناور الألمانية – مكتب الأردن على دعمها وتعاونها في إخراج هذا الكتاب إلى حيز الوجود، كما لا يفوتني أن أشكر جميع المتعاونين والمشاركين من قطاعات وأفراد.

سليمان الخوالدة

رئيس مجلس إدارة

مركز مساواة لتنمية المجتمع المدني

البلديات ودورها المنشود في دعم الفرص الاقتصادية للشباب

معالي الدكتور حازم قشوع

عضو مجلس النواب الأردني السابع عشر

وزير سابق للشؤون البلدية

ما زالت البلديات تعاني من ضعف في مواردها المالية ومحدودية في الإمكانات وترهل إداري أرهق قدرتها على العطاء وإيصال الخدمات، فهي بحاجة إلى روافع تزيل كل العوائق تجاه تقدمها لتعمل ضمن أسس تدعم قدرتها على الوصول برسالتها الخدمية والتنموية إلى الحال الذي نرجوه ونتطلع إليه. لذا كان لا بد من إيجاد قانون للبلديات مبني على أساس المجالس المحلية واللامركزية الإدارية.

لقد قاد تطبيق منهج اللامركزية في المجتمعات المتقدمة إلى الانتقال من دولة الرعاية إلى دولة المواطنة، وقد حملت تلك النقلة تطورات مهمة وضرورية على جميع الأصعدة التنموية كما في الجوانب الاجتماعية والسياسية، إذ استطاعت تلك المجتمعات الاستفادة من متغير حركة شعوبها، كما استطاعت استثمار مقدراتها وطاقات أبنائها عندما ارتقت بحالة البناء المجتمعي لديها في تقديم نموذج المجتمع المدني بطابعه والديمقراطي بمنهجه، واستثمرت حالة الأمن والاستقرار فيها بما وسَّع من مساحة البناء وقدرة المشاركة. وأملنا أن يستطيع مجتمعنا الأردني بعدما وضع جلالة الملك الأساس والمنطلق القويمين أن يحقق مشروع اللامركزية أبعاده ومراميه بما يقدم النموذج الوطني بطريقة تعبِّر عن مدى ومقدار المكنون الثقافي والمحتوى الحضاري والحالة المدنية التي وصل إليها شعبنا.

وفي ظل الظروف المعيشية الراهنة، وما فرضته متغيرات الأسواق العالمية السائدة من انعكاسات على المنحى الاقتصادي والمعيشي الأهلي، تبرز الحاجة لإيجاد سياسات حديثة ومناهج عصرية تخفف من أعباء وعناء التكيف مع طبيعة المستجدات الناتجة عن هذه المتغيرات العالمية ولتسهم تلك السياسات والمناهج في إيجاد أطر تنموية جديدة تراعى خلالها الطبوغرافيا المناطقية للتقسيمات التنموية المستحدثة بما يجسر حالة التواصل في المعادلة التنموية القائمة بين الاحتياجات والتطلعات والمقدرات والإمكانات، ضمن وسائل قائمة على أسس من التشاركية وعاملة على الارتقاء برسالة البناء الوطني التي تستند إلى سياسة تراكم الإنجاز وبما يحقق إسهام الجميع في توسيع القاعدة الشعبية تجاه صناعة القرار التنموي.

وينبغي لتلك الجهود أن تُوجّه إلى تهيئة المناخ الديمقراطي بموضوعية في الأداء القائم على التعددية البرامجية لتكفل مساهمة المواطن ومشاركته في صياغة حاضره وصياغة النموذج الأردني للديمقراطية والمواطنة والحاكمية الرشيدة، فالمجتمع الأردني مؤهل لفتح المجال أمام المساهمة النوعية وتحمل مسؤولية خياراته وأولوياته الخدمية النمائية.

والاستثمار في العمل البلدي والعمل على نقله من الطور الخدمي إلى إطاره التنموي سيعمل على تخفيف وطأة معاناة الإنسان الأردني في معيشته اليومية، في ظل حالة التضخم وارتفاع الأسعار، كما أنها ستعمل على إسناده بوسائل تضمن وصول التنمية إلى مستحقيها، وتؤمِّن الاحتياجات الضرورية المطلبية بالإضافة للخدمية من خلال الاستثمار بالحالة المناطقية على أسس عملية يراعى من خلالها إيجاد مخططات شمولية قادرة على إبراز النواحي التنموية ووضع أطر تبين كيفية الاستثمار وآلياته وفق منهجيات موضوعية. وسيقود ذلك إلى تفيؤ المواطن والمجتمع المحلي تحت ظلال نتائج المكتسبات التنموية على اعتبار أن العمل الإصلاحي المنهج لإحداث التنمية الشاملة المستدامة في إطارها الإصلاحي يقوم على تشكيل منهاج العمل التنموي نحو التطور والعصرنة. ويتطلب ذلك تطوير نظريات الإصلاح من جهة الإدارة المحلية للانتقال به باتجاه الحكم المحلي من خلال تطوير العمل التنموي إلى أسس تنموية تشاركية تقوم على تقديم الحلول للتحديات والمشكلات التي يعاني منها الوطن والمواطن على حد سواء، وتمكّن من الاستعاضة عن الإدارة المحلية القائمة على الركون التقليدي في ممارسة السلطة بمفهوم الحكم المحلي القائم على التشاركية والتفاعل الايجابي لتنمية التعاون الإبداعي البنَّاء الذي يصون المكتسب الوطني ويحقق التنمية والتحديث لمختلف القطاعات والأقاليم.

إن العمل البلدي التنموي الذي ينتظر أن يعتمد عند إيجاده على الدراسات والمسوحات الميدانية الشمولية والاستثمار بالمقدرات والطاقات وتقديم الخطط والبرامج الخصوصية ضمن المناطقية بما يمكنها من القيام بواجبها التنموي على الأصعدة كافة، ينتظر أن تسهم هذه المشاريع في القضاء على جيوب الفقر والعوز، كما ستعمل على التخفيف من حالة البطالة ضمن وسائل تنموية تراعى فيها الإمكانات والمقدرات وتستثمر عبرها الطاقات الشبابية على أكمل وجه، كما تعمل هذه البلديات التنموية لاستثمار الموارد والطاقات بما يخدم التوجهات الرامية لتحسين المستوى المعيشي للمواطن وتوسيع مساحة المشاركة الشعبية في صناعة القرار على الصعيدين النمائي والتنموي، كما سيتم عبرها نقل المجتمع المحلي بوسائله وأدواته من المواقع النظرية إلى المواقع العملية بجميع الأطر الإدارية التي تعزز صور انتماء المواطن لوطنه بأحسن صورة وإيجاد حالة يترسخ عبرها النموذج الإصلاحي البنائي في أفضل نموذج يمكن تقديمه للعالم المحيط.

ويمثل الانتقال بالعمل البلدي إلى الطور التنموي حجر الأساس في تعديل منظورنا الاقتصادي والاجتماعي لبلوغ ما نتطلع إليه. فهي رؤية تأخذ من الشفافية والتشاركية عوامل دافعة لها، كما تأخذ بوسائل ترسخ حالة المواطنة داخل الأطر التنموية كما يسعى إلى تعظيم حالة الانتماء الوطني وقيمه النبيلة لإبراز ما نخطط إليه ونتطلع إلى تحقيقه في رسالة الإصلاح والتحديث، وهي عوامل مهمة وضرورية لإيجاد نقلة نوعية تجاه الحالة التشاركية على اعتبار أنها النهج الوطني الذي نسعى عبره بوعي وإدراك إلى الدخول في منظومة الدول المؤهلة لقيادة التغيير بكل أبعاده وضمن حركة إصلاحية بنائية تعود بالفضل على مختلف الشرائح في مجتمعنا الأردني وتلقي بظلالها وأهدافها على جميع الفعاليات الوطنية التي تسهم في تمييز النموذج الأردني المتطلع دائماً نحو تحقيق الحياة الأفضل لأبنائه ومواطنيه، كما تقدم خلالها حالة تنموية جديدة قائمة على البناء والتنوير، وعاملة على تقديم الطاقات والكفاءات الأردنية ضمن مناحي تنموية تأخذ بالإمكانات المتاحة وترنو لتحقيق التطلع والمنجز، وهو بظني ما تؤكده الأهداف التي تسعى البلديات التنموية لبلورتها والتي تتمثل في توسيع القاعدة الشعبية ورسالة البناء الوطني، ووقف الهجرة من المحافظات إلى العاصمة، وتوطين المشاريع التنموية في المحافظات المختلفة بما يسمح بالاستفادة من الطاقات والمقدرات على مساحة رقعة الوطن، ومشاركة المواطن المباشرة والعملية التنموية بطريقة ديمقراطية مسؤولة، واختيار المواطن للبرنامج والمشروع التنموي، والفريق التنموي الذي يطرحه كفريق متقدم لتنفيذ المشروع، وتعزيز حالة الإصلاح الإداري عن طريق اتباع منهاج اللامركزية الإدارية، كما أن هذا المشروع سيعمل على صهر المكونات الديموغرافية داخل التقسيمات الجغرافية الإدارية الجديدة، وهو عامل من شأنه تعزيز حالة المواطنة داخل الإطار التنموي للبلديات، كما أن ذلك سيسمح للأطروحات البرامجية البنائية بالتفوق على النظريات الإيديولوجية لما تحتوي البرامج الإصلاحية من واقعية علمية مفيدة.

لعل برنامج البلديات التنموية برؤيته وأهدافه بحاجة إلى وسائل تساعده وأدوات يستثمرها في التوطئة لهذا المشروع من ظروف ومناخات تمكنه من بلوغ أهدافه من وسائل توعوية وإيجاد قانون للبلديات يقوم على اللامركزية والمجالس المحلية على أن يراعى خلاله التالي:

أولاً : أن يتم توحيد الحدود الإدارية للمحافظة بالحدود التنموية للبلدية.

ثانياً : أن يتم استكمال المخططات الشمولية اللازمة لإبراز الإطار التنموي الملائم.

ثالثاً : أن يتم إيجاد محفزات للاستثمار لإحداث شراكة نوعية بين القطاع الخاص والبلدية.

رابعاً : أن تكون النقابات المهنية والأندية الرياضية جزءاً من صناعة القرار التنموي.

خامساً : أن يكون استثمار صندوق المحافظات بواسطة البلديات التنموية.

سادساً : أن تعطى مشاريع الطاقة المتجددة تدوير النفايات الأولية في بناء أسس التنمية في البلديات التنموية وإيجاد التسهيلات اللازمة لذلك.

سابعاً : أن يراعى عند البدء بتطوير العمل التنموي البلدي مشاركة الشباب في صناعه القرار لبلورة أفكار جديدة تساعد على النهوض في العمل البلدي.

ثامناً : إيجاد هيكلية إدارية ووصف وظيفي للمجالس البلدية التنموية تراعى الجانب الخدمي والطور التنموي والتواصل مع المجتمع المحلي.

تاسعاً : إبراز سمة البلدية على الجانب التنموي وبما يبرز دورها على الصعيد الوطني والمحتوى الثقافي الحضاري كما المحتوى الإنتاجي والخدمي والتنموي.

عاشراً : رفع نسبة دعم المجالس البلديات إلى ١٠٪ من عوائد المشتقات البترولية.

ولعله من المفيد العمل على تطوير قانون للبلديات ينسجم مع اللامركزية ويفتح أبواباً واسعة أمام نهضة خدمية شاملة في شتى مجالات البنية التحتية التي بات من الواجبات الضرورية إيجادها والعمل على فتح مساحات واسعة للمشاركة الحقيقية الفاعلة للقطاع الخاص مع العمل البلدي لإحداث اختراق نوعي يشكل انطلاقة تنموية حقيقية تشتمل على جميع المحافظات.

ولأن البلديات ركن أساسي في توسيع حجم القاعدة الإنتاجية على مستوى المملكة كافة، على اعتبارها النواة التنموية الحقيقية القادرة على توسيع حجم المشاركة الشعبية والإنتاجية من خلال إيجاد مشاريع إنتاجية في إطار التعاون بينها وبين المؤسسات ذات العلاقة لتسهم في تأطير الموارد البشرية لا سيما الشبابية منها في خدمة رسالة البناء الوطني.

والبلدية، إذ يعوَّل عليها في بناء نهج اللامركزية الجديد، قادرة إذا ما أحسن الاستثمار فيها على إيجاد مجموعة من العناصر الإيجابية لتقديم الإطار الجديد للمجتمع المحلي في إطار اللامركزية عبر العناصر التالية:

١. إيجاد مشاريع استثمارية إنتاجية تهدف للتشغيل ورفد عجلة الاقتصاد الوطني باتباع سياسة تحفيز القطاع الخاص ليسهم في بناء المجتمع المحلي وتوطين المشاريع التي تخدم الدائرة التنموية.
٢. إيجاد مشاريع إنتاجية استثمارية استراتيجية لا سيما مشاريع تدوير النفايات وغيرها مما يسهم في دعم الموارد المالية للبلديات وإيجاد مناخات مواتية لتوليد فرص العمل للشباب.
٣. إيجاد وصف وظيفي وهيكلة إدارية للبلديات يسمحان بإيجاد مناخات قادرة على بلورة إعادة تأهيل الوصف الوظيفي للقطاع البلدي.

كما للمجتمع المحلي المراد تأطير العلاقات الشبابية فيه وتأهيلها تجاه المشاريع الإنتاجية التي ينجزها المجتمع المحلي والبلديات.

ولعل البلديات أمام تحديات كبيرة لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند الشروع بإنجاز مشروع اللامركزية القادم. بعض هذه التحديات ذاتية وبعضها الآخر موضوعية من أبرز التحديات الذاتية ما يلي :

١. المديونية في البلديات.
٢. تضخم العمالة في البلديات.
٣. إنجاز المخططات الشمولية .

أما التحديات موضوعيه فيمكن تلخيصها بما يلي:

١. الهجرة القسرية للاجئين السورين التي فرضت أعباء كبيرة على بعض البلديات كما في المفرق وإربد والزرقاء.
٢. قله الموارد اللوجستية التي تمثلها الآليات وغيرها من الأدوات الضرورية للتطوير والتنمية.
٣. عدم وجود مشاريع استثمارية ترفد الموارد في البلديات.

مما تقدم، نستطيع القول إن البلدية في إطار مشروع اللامركزية الجديد قادرة إذا ما أحسن استثمارها على إيجاد مشاريع إنتاجية تسهم بإيجاد فرص العمل للشباب كما ستشكل انطلاقه نوعية للعمل البلدي من حيث توسيع حجم المساحة الإنتاجية من جهة وتأطير الموارد البشرية باعتبارها الركائز الأساسية في التنمية من جهة أخرى.

دور وسائل الإعلام في تعزيز وتسويق الفرص الاقتصادية للشباب

معالي الدكتور نبيل الشريف

رئيس مجلس إدارة مركز إمداد الإعلامي

وزير سابق للإعلام

تشكل المشهد الإعلامي الجديد بعد انطلاق الشبكة العنكبوتية " الإنترنت " داخل الدوائر العسكرية الأمريكية عام ١٩٨٥ رغم أن التفكير به بدأ في وزارة الدفاع الأمريكية في أوائل الستينيات من القرن المنصرم.

وأحدثت شبكة الإنترنت ثورة شاملة في المفاهيم الأساسية للإعلام وأعادت صياغة المبادئ التي يقوم عليها العمل الإعلامي بشكل جذري.

لقد طرأ تحول شامل على كل تفاصيل المشهد الإعلامي في السنوات الأخيرة، إذ إنَّ التعريف التقليدي للإعلام الذي يقوم على وجود رسالة ومرسل ومُستقبِل أصبح عديم الجدوى فقد أصبح المستقبِل مرسلاً وغادر موقع التلقي السلبي إلى فضاء التفاعل الايجابي.

وحتى مفهوم الاحتراف الإعلامي أصبح مهدداً على ضوء قيام المواطنين العاديين بمهام صحفية وإعلامية، فقد ساد مؤخراً مصطلح ما يسمى بـ "الصحفي المواطن" أو "صحافة المواطن"، إذ غدا بإمكان المواطن العادي أينما كان إرسال تقارير وأخبار وصور من موقع سكناه أو عمله عبر الهواتف المتنقلة أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك (Facebook) وتويتر (Twitter) ويوتيوب (YouTube) وموسوعة الويكيبيديا. كما غيرت ويكيليكس مفهوم سرية المعلومات والوثائق إلى الأبد.

وأصبح بإمكان أي مواطن أن يخاطب العالم كله ويشرك الآخرين في كل مكان بما يجول في خاطره وفكره وذلك من خلال المدونات blogs والمواقع الإلكترونية الخاصة والإخبارية.

وأصبحت وسائل الإعلام التقليدية تعتمد اعتماداً كبيراً على الصحفيين المواطنين لنقل صورة ما يجرى خصوصاً في أوقات الأزمات، وأصبح مألوفاً أن نجد صحيفة مرموقة مثل New York Times تستند في إعدادها لتقرير حول ما يجري في مصر مثلاً على تقارير أرسلها مواطنون عاديون أو على ما يكتبه المدوِّنون من وصف للوقائع والمجريات.

وأحسب أني لست مضطراً للتأكيد أن الإعلام في السنوات الأخيرة أصبح من القوة والتأثير لدرجة أصبحت معها المعارك تدار وتكسب من خلال وسائل الإعلام قبل أن تحسم على أرض المعركة، إذ يتميز الإعلام الجديد عن وسائل الإعلام التقليدية بالخصائص التالية:

الآنية Spontaneity: أي القدرة على نقل المعلومة وإطلاع المتلقي عليها فور حدوثها.

التفاعلية Interactivity: التفاعل هو قدرة وسيلة الاتصال الجديدة على الاستجابة لحديث المستخدم تماماً كما يحدث في عملية المحادثة بين شخصين.

اللاجماهيرية Demassification: وتعني أن الرسالة الاتصالية من الممكن أن تتوجه إلى فرد أو إلى جماعة معينة، وليس إلى جماهير ضخمة كما كان في الماضي، وتعني أيضاً درجة التحكم في نظام الاتصال بحيث تصل الرسالة مباشرة من منتج الرسالة إلى مستهلكها.

وقبل أن نسلط الضوء بالتفصيل على دور وسائل الإعلام في هذا المجال، من الضروري أن نعرف مصطلح التمكين الاقتصادي والمقصود به.

التمكين: هو الترجمة العربية الشائعة لمفهوم (Empowerment) أحد المفاهيم المستحدثة التي تم تداولها وتوظيفها بكثرة في عدد من المجالات والحقول المعرفية ضمن المجال التداولي الغربي.

وقد وقع اختيار الأمم المتحدة على هذا المفهوم ليشكل حجر الزاوية في منظومتها التنموية التي تبنتها في الربع الأخير من القرن الفائت

ويعد مفهوم التمكين من أكثر المفهومات تداولاً في المجال التداولي الغربي، إذ يُستخدَم في عدد من الحقول المعرفية والمجالات العلمية كالاقتصاد، والتنمية، وعلم النفس، والتعليم، والإدارة والاتصالات.

وتمكين الشباب يعني «التحكم في شروط الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية والثقافية: التي من شأنها أن تساهم في مضاعفة قدرات الشباب على تحقيق ذواتهم».

كما يشتمل التمكين على عملية توعية الشباب بهذه الظروف وبطبيعة حقوقهم وتنمية الشعور بالملكية والقيادة للأعمال التنموية التي تمس الشباب والمجتمع بما يجعله أكثر استجابة وتلاؤما مع احتياجات الشباب ومصالحهم.

هناك عدد من المحددات التي أسهمت في بلورة مفهوم التمكين وتحديد معانيه ودلالاته. ويمكن النظر إلى التمكين بوصفه عملية ذات أبعاد وتجليات مختلفة، فهي:

عملية اجتماعية متعددة الأبعاد: تتم على الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية وتتنقل بينها جميعاً دون أن تقتصر على صعيد بعينه، ومن جهة أخرى هي عملية تجمع بين المستويين الفردي والمجتمعي حين تفترض

أن تمكين الفرد يؤدي في نهاية المطاف إلى تمكين المجتمع.

عملية تغييرية: تستهدف حصول الأفراد على القوة وتفترض أن هذا يتم من خلال اكتساب المعلومات الخاصة بهم وبالبيئة التي يعيشون فيها، ومن خلال التطلع نحو العمل مع الأفراد والمؤسسات من أجل إحداث التغيير المطلوب في المجتمع.
عملية تفاعلية: هي نتاج التفاعل بين خبرات الأفراد التي ينتج عنها التغير الاجتماعي وغايتها أن يتمكن الأفراد من العمل لإحداث التغيير من خلال المؤسسات ذات التأثير في حياتهم ومجتمعاتهم.
عملية تنموية: تبتغي زيادة وعي الأفراد بقدراتهم وتحثهم على تطويرها ليصبحوا مؤهلين للَّحاق بعملية التنمية.

استناداً إلى هذه الخصائص، جاء تعريف التمكين بوصفه "فعلاً اجتماعياً يستهدف حث الأفراد والمؤسسات والمجتمعات على زيادة التحكم فردياً وجماعياً، وتحسين جودة الحياة، وتحقيق العدالة الاجتماعية".

وفي تعريف آخر يتسم بالمرونة والعمومية، عُرِّف بأنه "عملية اجتماعية متعددة الأبعاد تساعد البشر في أن يتحكموا في حياتهم الخاصة، وهو عملية تعزيز القوة التي يستخدمها البشر في حياتهم الخاصة وفي مجتمعاتهم."
ويُعرَّف أيضاً بأنه "عملية تحدي افتراضاتنا حول الكيفية التي يتشكل فيها الواقع وما ينبغي أن يكون عليه".

والمجتمع الأردني مجتمع فتي، إذ يشكل من هم في أعمار ٣٠ سنة فدون أكثر من ٦٤٪ من مجموع السكان. ولطالما نادى جلالة الملك بأهمية إدماج الشباب في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إيماناً من جلالته بأهمية دورهم في عملية التنمية والتحديث كفرسان للتغيير وكركيزه لتحقيق الأهداف الوطنية المرجوة.

إلا أن لمحة سريعة على واقع الشباب الأردني تبين مشكلة الإحباط التي يعانون منها. ولعله شعور مسوَّغ لأنَّ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية بلغ حوالي ١٧٪، كما سجل معدل البطالة للفئة العمرية (٢٠ – ٢٤ سنة) حوالي ٣٠٪.

وفي حين يسعى أكثر من٧٥ ألف خريج لدخول سوق العمل، نجد أن الاقتصاد الأردني لا يستحدث سوى ٥٥ ألف فرصة عمل سنوياً. وما يفاقم الأمر ويزيده تعقيداً تأثير موجات الهجرة القسرية من دول الجوار ومزاحمة الأردنيين على فرص العمل، خاصة في القطاع غير الرسمي وغير المنظم.

ويتبدى ذلك في إحجام الشباب الأردني عن ارتياد مجالات العمل غير المكتبية نظراً لضعف وعجز التعليم المهني بالإضافة إلى النظرة السلبية لهذه المهن من قبل البعض وعدم قيام وسائل الإعلام بدورها في مجابهة هذه

التصورات المغلوطة.

وحيثما تغيب سياسات التمكين الاقتصادي للشباب، تحضر البطالة والفقر وما يتبع ذلك من تحديات اقتصادية وأمنية.

إن الإيمان بأهمية الموارد المادية والبشرية معاً في تحقيق بناء المجتمع اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، أمر بديهي، غير إنَّ الموارد والإمكانات البشرية هي الأفضل لأنه دونها لا يمكن كشف الموارد المادية ولا تنميتها وتطويرها ولا للاستفادة منها وتسخيرها في خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

فالموارد البشرية أداة الانتفاع والاستغلال للطاقات والموارد الطبيعية والمادية وبقدر ما تتمتع الموارد البشرية من صحة جيدة وعقل راجح وعلم نافع وتدريب فني صالح ووعي وإخلاص، تكون فاعلية استثمارها لمواردها البشرية.
فالثروة البشرية منطلق عناصر المجتمع الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

والإنسان هو الذي يخطط لبرامج التنمية الاقتصادية وهو الذي ينفذها وبدون تنمية الإنسان- عن طريق توفير فرص التعليم المناسب للشباب وتحقيق الرعاية الصحية.

أما الطاقات البشرية غير المدربة أو المعطلة فتمثل عامل عرقلة وتعطيل وتأخر للمجتمع فهي كمٌّ من غير نوع، وغثاء كغثاء السيل. وهذه الطاقات تمثل عبئاً على المجتمع فلا تفي الثروات والموارد الطبيعية وغير الطبيعية ما دامت الطاقات البشرية سيئة النوعية وغير معدة الإعداد العلمي والفني والنفسي والاجتماعي وغير مؤهلة ولا قادرة على إدارة وتنظيم تلك الثروات، ولعل خير دليل على هذا ما قامت به بعض الدول لبلوغ مراتب التقدم والرقي رغم فقرها النسبي في الموارد الطبيعية المادية الخام كاليابان وألمانيا وهولندا والنرويج. فتقدم هذه الدول لا يرجع إلى وفرة مواردها الطبيعية وإنما يرجع إلى النوعية العالية التي تتمتع بها مواردها البشرية بفضل ما بذلته واستثمرته من جهد ومال في سبيل تربية ورعاية وتنمية معارف ومهارات وقدرات واتجاهات الأفراد لتصبح أداة فعالة في خدمة نفسها وخدمة مجتمعها لإحداث التنمية الكاملة والمتكاملة.

كما يعد التمكين الاقتصادي للشباب ضرورة اقتصادية فالتنمية الشاملة التي يصبو إليها مجتمعنا تتطلب طاقات بشرية مدربة ومؤهلة وواعية بأصول العمل والإنتاج وتملك المعارف والمهارات اللازمة لهما قادرة على العمل المبني على العلم وعلى مسايرة الثورة العلمية والتقنية وعلى استخدام وسائل الإنتاج الحديثة.

ومشاكل الشباب هي مشاكل المجتمع، وهذا يعني أنَّ تمكين الشباب يأتي في إطار تمكين المجتمع إذ إن انخفاض مستوى المشاركة بين الشباب هو مجرد العَرَض (symptom)، أما المرض فهو تأخر مستوى تطور المؤسسات السياسية وهشاشة مؤسسات صنع وإنفاذ "سيادة القانون"، أي تدنى مستوى الحكمانية في بناء السلطة وعملية صنع السياسة واتخاذ القرار.

والحديث عن وسائل الإعلام في تعزيز التمكين الاقتصادي للشباب يقتضي إدراك هذه المتغيرات التي حدثت في الواقع الإعلامي.

والمعروف أن هناك فجوة بين الشباب ووسائل الإعلام التقليدية، وتراجع بشكل لافت أعداد الشباب الذين يقرؤون الصحف المطبوعة أو يتابعون وسائل الإعلام الرسمية مثل التلفزيون والإذاعة.

وأصبح الشباب يقبلون على متابعة وسائل التواصل الاجتماعي مثل (فيسبوك) و(تويتر) و يتلقون معلوماتهم من خلالها. وهناك عدد من المتابعين للإذاعات الخاصة وللمواقع الإلكترونية.

وإدراك هذه المتغيرات التي طرأت في طبيعة المتلقي للرسالة الإعلامية من الفئات الشبابية أمر ضروري عند الحديث عن إيصال الرسائل – أي رسائل – إليهم، فما الفائدة والجدوى من إطلاق برامج عبر الصحف أو الشاشة الوطنية لتمكين الشباب إذا كان الشباب غير متابعين لهذه المنابر الإعلامية أصلاً؟

والواجب يقتضي اقتراح أساليب ومناهج جديدة لمخاطبة الشباب عبر الوسائل الإعلامية الجديدة التي يتابعونها.

أما المضمونات الإعلامية التي يجب التركيز عليها لتعزيز دور وسائل الإعلام في تمكين الشباب اقتصادياً، فهي ما يلي:

١. الإسهام في معالجة الصعوبات التي يواجهها الشباب لدى محاولتهم الالتحاق بسوق العمل. وهنا تكمن إشكالية كبيرة، فإضافة إلى محدودية الشواغر الموجودة، ثمة صعوبة متعلقة بعدم إعداد الشباب إعداداً كافياً في الجامعات للانخراط في سوق العمل.

وينبغي الاعتراف أن جامعاتنا لا تعد الطلاب إعداداً جيداً لدخول سوق العمل، فهي تركز على المعارف والعلوم، كأن تمنحه شهادة في مجال الحاسوب أو اللغة الإنجليزية، ولكن هل تم إعداده لمهارات التواصل الاجتماعي وكتابة السيرة الذاتية والتحضير لمقابلة التوظيف؟ وقد خسر كثير من الشباب فرص عمل مميزة لافتقارهم لهذه المهارات.

وفي هذا الصدد، المطلوب إيجاد نوع من التجسير بين الجامعة وسوق العمل، ومن الممكن التفكير في أن يقضي الطلاب السنة الأخيرة من دراستهم في الشركات والمؤسسات العامة والخاصة كمتدربين حتى يكتسبوا مهارات سوق العمل مباشرة ولا يتعرضوا للصدمة عند اكتشافهم أن الواقع العملي يختلف إلى حد كبير عما تعلموه على مقاعد الدرس.

ولوسائل الإعلام القدرة على أن تفعل الكثير بتركيزها على هذا الجانب من الصعوبات التي تحول دون انخراط الشباب في سوق العمل، وهذا من شأنه أن يسهم في تمكينهم اقتصادياً.

٢. إعادة الاعتبار للتعليم المهني: إذ إن أحد الأخطاء القاتلة في واقعنا التعليمي يتمثل في التركيز المبالغ فيه على التعليم المعرفي أو النظري على حساب التعليم المهني. ففي الوقت الذي يتوجه فيه ٧٠٪ من طلاب ألمانيا لاختيار تخصصات مهنية وتتوجه النسبة الباقية للتخصص في مجلات معرفية، نجد أن النسبة لدينا مقلوبة، إذ يميل معظم الطلاب إلى اختيار المجالات النظرية أو المعرفية مما قد لا يكون سوق العمل بحاجة إليه.

ولا شك أن أحد أسباب العزوف عن التعليم المهني يعود إلى شيوع نظرة دونية مغلوطة لمخرجات هذا التعليم، مع أن قيمنا وتراثنا يعليان من شأن العمل - أي عمل كان- فالعمل عبادة، وهناك مطالبة بدفع أجر الأجير قبل أن يجف عرقه، لكنَّ الشباب يقعون ضحية هذه النظرة الاجتماعية المشوهة التي تعلي من شأن بعض المهن مثل الطبيب أو المهندس ، ولا تحتفي بالدور الذي يؤديه النجار أو الحداد مثلاً، ما يدفع بالأسر إلى الاقتراض أحياناً كي ترسل أبناءها لدراسة هذه التخصصات التي لم يعد سوق العمل بحاجة إليها أصلاً.

وتستطيع وسائل الإعلام فعل الكثير لرد الاعتبار للتعليم المهني وتصويره على حقيقته باعتباره عملاً نبيلاً ومدراً للدخل وهناك حاجة ماسة له، وليس أدل على ذلك من وجود عمالة وافدة في الأردن يصل عددها إلى مئات الآلاف تقوم بأعمال مهنية في البناء والزراعة والصناعة، وفي مقابل ذلك يقف مئات الآلاف من الشباب الأردنيين في انتظار أدوارهم في ديوان الخدمة المدنية.

تعتمد دول مثل اليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية اعتماداً كلياً على أبنائها لتزويد سوق العمل بكل ما يحتاج إليه من مهن وتخصصات، أما شبابنا فيقبلون بأعداد كبيرة على دراسة تخصصات لا يحتاجها السوق، بينما المجالات المطلوبة لا تجد من يعمل بها سوى العمال الوافدون من كل حدب وصوب الذي أضيف إليهم مؤخراً العمال السوريون الذين يقبلون على العمل في كل القطاعات.

يقول كثير من الناس إنَّ ثقافة العيب لم تعد موجودة لدينا، لكنني أرى أنها ما زالت متجذرة في واقعنا ووجود بعض الشباب ممن يعملون في محطات البنزين أو كعمال وطن لا يعني أن الظاهرة اختفت.

فالحضور الرمزي لا يمكن أن يعد نهاية للمشكلة، والواجب أن نعترف بوجودها لمعالجتها، فالعمل ليس عيباً مَهمَا كان نوعه. العيب هو فقط التسول أو مد اليد للآخرين.

ومع أنَّ تغيير النظرة للتعليم المهني ومعالجة ثقافة العيب لن يحلا وحدهما مشكلتي البطالة والفقر بين أوساط الشباب، فمن شأن ذلك أن يسهم بشكل ملموس في معالجة هاتين المشكلتين وتعزيز التمكين الاقتصادي للشباب. وفي هذا المجال تستطيع وسائل الإعلام أن تفعل الكثير.

٣. وتستطيع وسائل الإعلام أن تسهم أيضاً في تعزيز التمكين الاقتصادي للشباب من خلال التأكيد على مفاهيم الريادة والابتكار والمغامرة المحسوبة في إطلاق مشاريع صغيرة ومتوسطة بدلاً من مطاردة حلم الحصول على وظيفة مكتبية والانتظار شهوراً عديدة أو حتى سنوات قبل أن يتحقق هذا الحلم، إذا كُتب له أن يتحقق.

ولا شك أن هناك تردداً وخوفاً من خوض غمار تجربة إطلاق مشروع صغير، والأفضل كما يرى كثير من الناس التمسك بوظيفة آمنة وراتب محدد. إلا أن المشروع الخاص إذا دُرس دراسة جيدة وقيض له النجاح فبإمكانه أن يفتح أمام من يقف وراءه أفاقا لا حدود لها.

ويجب أن تعمل وسائل الإعلام على توضيح مزايا إطلاق الأعمال الصغيرة للشباب والتأكيد على إيجابيات الريادة مثل الاستقلالية وإمكانية تحقيق الأرباح التي تفوق الرواتب المحدودة، وأن المغامرة المحسوبة قد يكون لها عائد كبير من النجاح. كما يجب على وسائل الإعلام أن توضح شروط نجاح المشاريع الصغيرة والأمور التي ينبغي مراعاتها عند إطلاق أي مشاريع، وما هي الفرص والنقاط التي يجب أخذها بعين الاعتبار، كما تستطيع وسائل الإعلام أن تعرف الشباب أيضاً بالمؤسسات والهيئات الخاصة والعامة التي توفر القروض بشروط ميسرة لتمكينهم من تحقيق أحلامهم.

وتستطيع وسائل الإعلام أيضاً أن تعرف الشباب بـ (قصص النجاح) التي تدور حول شباب مثلهم قرروا أن يرتادوا أفاقاً جديدة بإطلاق مشاريع خاصة وكان لهم النجاح المطلوب. فمن شأن الاطلاع على هذه النماذج أن يشجع الشباب على التخلص من مخاوفهم والإقبال على إطلاق المشاريع الجديدة باعتباره خياراً مُهمًّا يسعى إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للشباب.

وأرقام البطالة التي يعاني منها الشباب مقلقة للغاية، ولا شك أن هذه الأرقام ارتفعت في الشهور الأخيرة بسبب وجود أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين في الأردن ومن المعروف أن هؤلاء اللاجئين زاحموا الشباب الأردنيين على فرص العمل القليلة الموجودة في السوق، وكثيراً ما فاز السوريون بهذه الفرص وتقدموا على الأردنيين لأنهم بسبب ظروفهم الصعبة مستعدون لقبول العمل بأي أجر يعرض عليهم.

صحيح أنَّ وسائل الإعلام لا تملك العصا السحرية لكل هذه المشاكل، لكنها تستطيع أن تسهم إسهاماً كبيراً – كما أسلفنا – بتعريف الشباب بالفرص الموجودة في الواقع الاقتصادي وبالمساهمة بتغيير المفاهيم والقيم التي تزيد الأمور تعقيداً وتحول دون تمكين الشباب اقتصادياً.

دور القطاع الخاص في تعزيز التنافسية الاقتصادية للشباب

الدكتور خالد الوزني

كبير الاقتصاديين والاستراتيجيات

رئيس مجلس إدارة إسناد للاستشارات

الاقتصاد الأردني: سمات ومؤشرات اقتصادية

يعرف الاقتصاد الأردني في الأدبيات الاقتصادية بأنه اقتصاد صغير مفتوح مختلط. يقوم صغر حجمه على حقائق اقتصادية وديمغرافية وجغرافية تتمثل في صغر المساحة نسبة للدول العربية في محيطه وصغر عدد السكان نسبةً للدول العربية المحاذية له، مصر والسعودية والعراق وسورية. وهو اقتصاد غير مؤثر في التجارة الخارجية فهو صغير الحجم ومتلقٍّ للسلع في جميع معاملاته التجارية مع العالم الخارجي بما في ذلك السلع الرئيسية التي ينتجها ويتميز باستخراجها من السوق المحلي مثل الفوسفات والبوتاس. أما اختلاط الاقتصاد، فجاء نتيجة المساهمة الفاعلة للقطاع الخاص في الهيكل الاقتصادي المملكة منذ نشأتها وحتى الآن. والقطاع الخاص هنا قطاع خاص محلي وإقليمي ودولي منذ بداية الحياة الاقتصادية للمملكة في بداية عقد العشرينيات من القرن المنصرم. بيد أن الشكل التالي يجسد جلياً الأعمدة الرئيسة التي يقوم عليها هيكل الاقتصاد الأردني اليوم بشكل واضح، بل هي في معظمها، أعمدة أساسية للهيكل الاقتصادي الأردني منذ بداية التكوين الاقتصادي للبلاد.

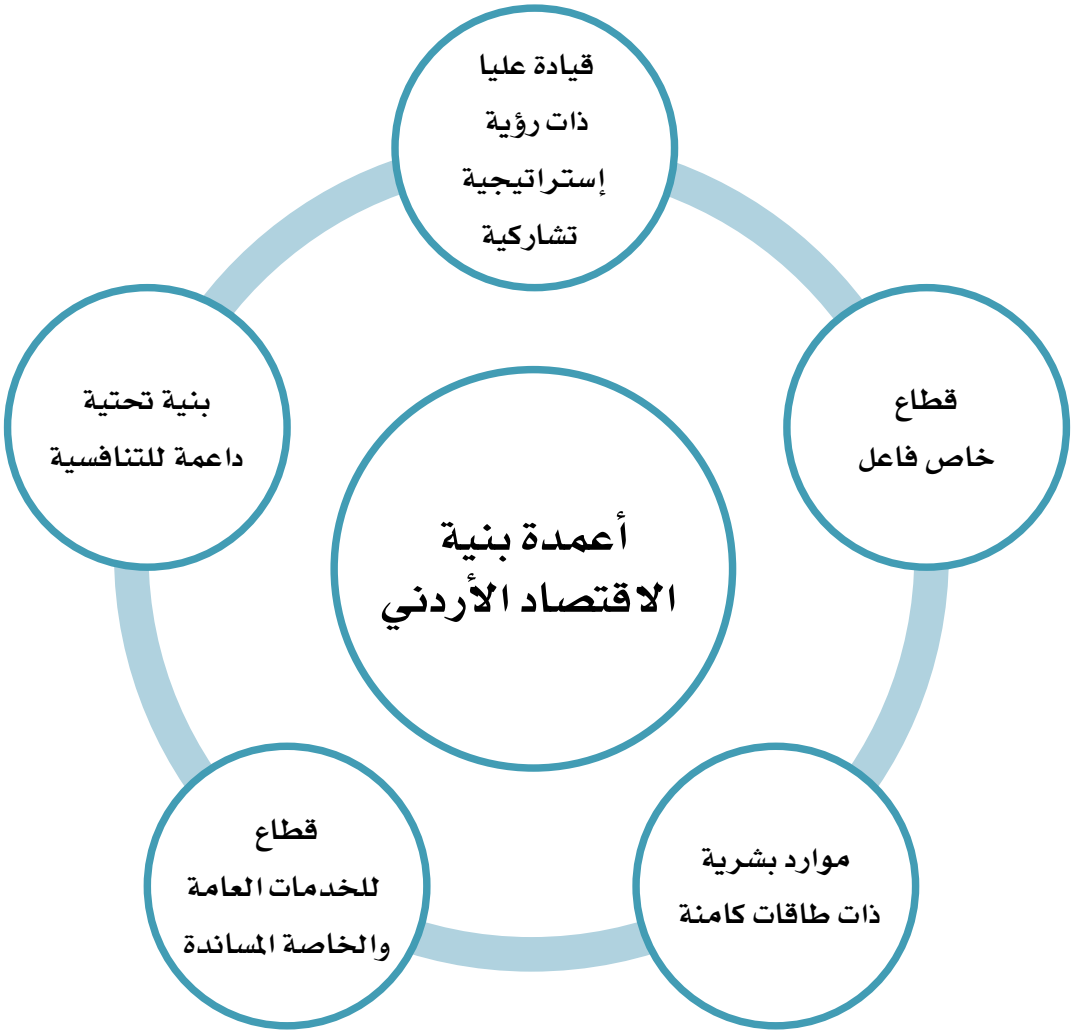

ولعل المحرك الأساس لتلك الأعمدة أمرين أساسين.

الأول: الرؤية التشاركية الواضحة للقيادة السياسية العليا في البلاد التي تبرز دوماً في خطاب العرش السامي في افتتاح جميع الدورات البرلمانية وفي كتب التكليف السامي للحكومات، وكذلك الأمر في الأوراق النقاشية الخمس التي أطلقها الملك عبد الله الثاني وكان آخرها الورقة النقاشية الخامسة في أيلول/ سبتمبر سنة ٢٠١٤ التي أشار فيها بوضوح إلى ضرورة انتهاج الحكومة سبل الشفافية والحاكمية الرشيدة وإقامتها للشراكة الفاعلة مع مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني.

الثاني: في أعمدة الاقتصاد الأردني فيتمثل في الدور الفاعل للقطاع الخاص الأردني الذي يمثل الآن ما يزيد على ٥٨٪ من الاقتصاد الوطني الذي يعاني وفقاً للتقسيمات الدولية من تعظيم دور القطاع الحكومي بما يتجاوز ٤٢٪ من الاقتصاد الوطني وهي نسبة لا تتواءم والإيديولوجية الاقتصادية التي ينتهجها الأردن منذ نشأته كاقتصاد حر مشترك يكفل حرية انتقال رؤوس الأموال والأفراد، وهو الاقتصاد الوحيد في المنطقة الذي يكفل حرية نسبية مرتفعة للغاية في مجال انتقال عنصري رأس المال والعمل انتقالاً متوازناً.

وفي السياق الأساس لتحليل أعمدة الاقتصاد الأردني تبرز أهمية التركيبة الشابة للموارد البشرية التي يصل فيها من هم دون سن العشرين عاماً الى ما يقرب من ٥٠٪ من السكان، وتشكل الفئة العمرية لمن هم ما دون سن الخامسة عشر عاماً نحو ٣٨٪ من السكان.

ويعد قطاع الخدمات العام والخاص عماد تركيبة الاقتصاد الوطني في المملكة إذ تشكل مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ما يزيد على الثلثين. وتتوج أعمدة الاقتصاد الأردني الكلية في بنية تحتية وفوقية متميزة ومتكاملة تصل فيها نسبة الاتصال بالكهرباء المنزلية إلى نحو ٩٩,٩٪ ونسبة الاتصال بشبكة المياه ما يتجاوز ٩٦٪ من المنازل في حين تصل نسبة تمهيد الطرق النافذة الأساسية في الأردن إلى نحو ١٠٠٪. أما عند الحديث عن البنية الفوقية للبلاد فمن الواضح من خلال الجدول ١-٢ أن التعليم في الأردن يفوق مستويات التعليم في المنطقة والدول المشابهة للدخل عالمياً، وأن نسبة الأمية هي الأقل بين دول المنطقة وتتجاوز معدلات الدول المشابهة للأردن في مستويات الدخل عالمياً.

كما أن نسبة التواصل التكنولوجي تصل إلى نحو ٦٠٪ على مستوى الأسر بل إن التواصل على شبكة الانترنت بين الأسر الأردنية تصل إلى نحو ٥٠٪ وهي من أعلى النسب في المنطقة وفي الدول المشابهة في الدخل للأردن على مستوى العالم. بيد أن الواضح من الجدولين المشار إليهما أعلاه التحدي الكبير الذي يواجهه الأردن في مجال تنمية الموارد البشرية والمتمثل في إدماج الشباب في العملية الاقتصادية والإنتاجية.

فمن الواضح أن الأردن يعد من أكثر دول العالم تعطلاً لعنصر الشباب إذ تصل نسبة البطالة بين الشباب، خاصة في الفئة العمرية ٢٠-٢٤، نحو ٣٠٪ في حين هي أقل من ٢٧٪ في دول المنطقة ولا تزيد على ١٢,٦٪ على مستوى العالم.

الجدول رقم (١) بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية للأردن

المؤشر	أحدث الأرقام ٢٠١٢-٢٠١٣
معدل النمو السكاني (٪)	٢,٢
المحافظات الأكثر من حيث نسبة السكان	(العاصمة ٣٨,٧، إربد ١٧,٨، الزرقاء ١٤,٩)
نسبة السكان في الأعمار دون ١٥ عاماً	٣٧,٣
نسبة السكان في الأعمار من ١٥-٦٤ عاماً	٥٩,٥
متوسط حجم أفراد الأسرة (فرد)	٥,٤
نسبة الأمية للسكان الذين أعمارهم ١٥ عاماً فأكثر	٦,٧
نسبة المساكن المتصلة بشبكة الكهرباء	٩٩,٩
نسبة الأسر التي تمتلك حاسوباً شخصياً أو محمولاً	٥٧,٥
نسبة الأسر التي تمتلك اتصالاً بالإنترنت	٤٧,٣
نسبة الأسر التي تمتلك هاتفاً خلوياً / ذكياً	٩٨,٢
نسبة الأسر التي تمتلك تلفازا	٩٨,٩

الجدول رقم (٢) بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

المؤشر	التقديرات ٢٠١٣-٢٠١٤
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)	٢٥,٥ (نسبة نمو ٣٪)
عدد السكان	٧,٥ مليون نسمة
توقع الحياة وقت الولادة	
للذكور	٧١,٦ عاماً
للإناث	٧٤,٤ عاما
نسبة الأمية للسكان الذين تزيد أعمارهم على ١٥	
للذكور	٣,٧٪ (مقابل ١٥٪ للمنطقة، و٤٪ للدول المشابهة)
للإناث	١٠,١٪ (مقابل ٣٠٪ للمنطقة و٩٪ للدول المشابهة)
معدل البطالة ٢٠١٤	
للذكور	١١,٤ ٪
للإناث	١٠,٥٪
البطالة بين الشباب ٢٠-٢٤	٢٢٪ تقريبي
الأردن	٣٠٪
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٦٪
العالم	١٢,٧٪
السكان في المناطق الحضرية	
الأردن	٨٣٪
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٦٠٪
الدولة المشابهة في الدخل في العالم	٦١٪

ويوضح الشكل التالي حقائق موضوعية حول خصائص وسمات التركيبة السكانية الشابة في الأردن:

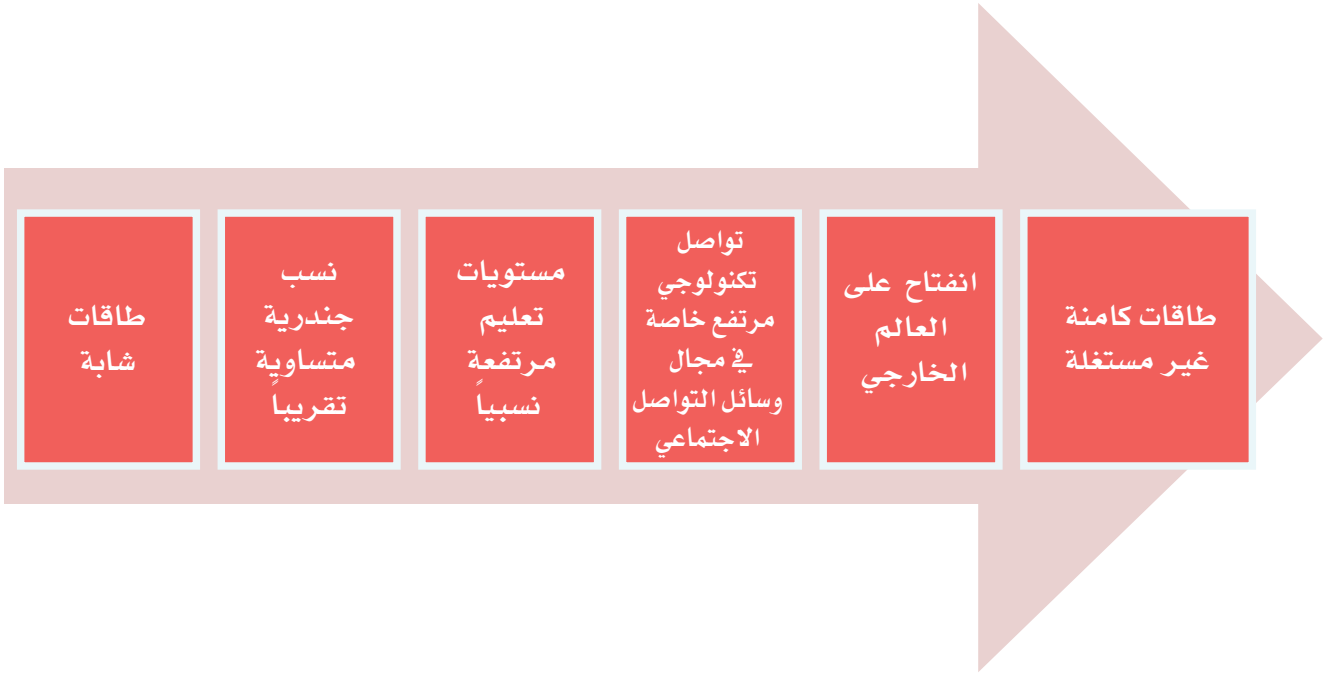

تشير الدلائل إلى وجود طاقة شبابية كبيرة من الفئة العمرية ما دون سن ٢٤ عاماً تزيد نسبتها على ٥٠٪ من عدد السكان وبنسب جندرية متساوية تقريباً بين الإناث والذكور، وتشير الإحصاءات من الجدول السابق إلى أن مستوى التعليم مرتفع نسبياً مقارنة بدول المنطقة والدول المشابهة بمستويات الدخل، إذ تتجاوز نسبة المتعلمين ٩٣٪ من الطاقة الشبابية في المملكة.

كما أن مستويات التواصل التكنولوجي مرتفعة خاصة في مجال وسائل التواصل الاجتماعي، من فيسبوك وتويتر، ناهيك عن الانفتاح الكامل على العالم الخارجي في ظل اعتبار الأردن من أكثر دول العالم حرية في مجال التواصل التكنولوجي على مستوى المنطقة العربية. بيد أن المعضلة الأساسية في تلك التركيبة السكانية الشابة تتمثل في ضعف الاستغلال الأمثل للطاقات الكامنة في ظل ارتفاع نسبة البطالة بين الفئات الشبابية في الأردن على النحو المشار إليه سابقاً.

وعلى صعيد آخر، توضح إحصاءات مستويات مشاركة المرأة في سوق العمل في الأردن أن تلك المستويات تعد من أدنى المستويات على مستوى المنطقة ودول العالم. فتشكل معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل نحو ١٣,٢٪ وفقاً لآخر الإحصاءات المتاحة للعام ٢٠١٣.

وهي النسبة الأدنى على مستوى المنطقة أجمع بل كذلك الحال بالنسبة للدول المشابهة في الدخل التي تصل نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل فيها إلى نحو ثلاثة أضعاف الحالة الأردنية، في حين أن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في دول المنطقة العربية وشمال إفريقيا تصل إلى نحو ضعفي مساهمة المرأة الأردنية.

مع أن مستويات تعليم المرأة في الأردن هي الأعلى على مستوى الإقليم والدول المشابهة للأردن في مستويات الدخل. فعلى صعيد التعليم الجامعي تزيد نسبة الإناث على ٥١٪ من إجمالي الطلبة في الجامعات الأردنية، وتصل هذه النسبة إلى ما يزيد على ٦٠٪ في جامعات كالهاشمية ومؤتة.

وفي المحصلة يمكن القول أن المتتبع لحالة الاقتصاد الأردني يستنتج أن أهم التحديات التي يواجهها الاقتصاد الأردني اليوم تتمثل في قضايا خمس. الأولى التشوهات المرتبطة بالمالية العامة بعد أن أصبحت المديونية العامة تتجاوز ما نسبته ٨٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٤ وتجاوز العجز المالي للحكومة والوحدات الحكومية ٢,٥ مليار دينار بنسبة تصل إلى ما يقرب من ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

القضية الثانية في التحديات القائمة تتمثل في البطالة الهيكلية التي يواجهها الاقتصاد التي تتركز أساساً بين طبقة الشباب في الفئة العمرية ٢٠-٢٥ على النحو المشار إليه سابقاً. وتتمثل القضية الثالثة في التحديات في التشوهات المحورية في مناخ الاستثمار الذي عانى على مدى الفترات السابقة من عدم وجود مرجعية واحدة للاستثمار ومن تراجع ترتيب المملكة في تقارير التنافسية العالمية منذ العام ٢٠٠٨، كما تشير الدلائل إلى التحدي المهم اليوم الذي يكمن في أزمة اللاجئين السوريين والضغوط التي يتركونها على الاقتصاد الوطني في البنية التحتية وفي سوق العمل وفي عجز الموازنة في شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمملكة.
الاقتصادية والاجتماعية للمملكة. وأخيراً وليس آخراً، فإن توزيع مكتسبات التنمية وتنمية المحافظات واستغلال الطاقات الكامنة في الاقتصاد الوطني تعد من أهم التحديات الراهنة في المملكة.

بيد أنه من المهم الإشارة هنا إلى أن التعامل مع تلك التحديات يتطلب التشاركية التامة مع القطاع الخاص وتفعيل دور ذلك القطاع وتحريك عجلة الاقتصاد بما يساعد على توسيع نطاق الإيرادات العامة، وإيجاد فرص عمل تتجاوز ١٠٠ ألف وظيفة جديدة سنوياً، وتوسيع نطاق الاستثمار على مستوى المملكة بما يساعد على تحقيق تنمية متوازنة في جميع المحافظات ومن خلال الاستثمارات الخاصة بما فيها الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

وعليه يوضح الجزء التالي دور القطاع الخاص في الأردن بين الواقع والمقومات.

دور القطاع الخاص: الواقع والمقومات

في ظل تصنيف الاقتصاد الأردني على أنه اقتصاد صغير مختلط فإنه يمكن القول أن ذلك الاقتصاد إنما يحلق بجانحين هما القطاع الخاص والقطاع العام. وتحتم ضرورة التحليق بأمان واستدامة أن يكون كلا الجناحين في وضع صحي متوازن وأن يتشاركا دوماً في صياغة السياسات الاقتصادية وفي تحقيق أهداف التنمية للمملكة. فالقطاع الخاص الأردني يتشارك مع القطاع العام في تقديم الخدمات الأساسية في الاقتصاد الوطني خاصة في مجالات التعليم والصحة والنقل والخدمات المالية والسياحية وحتى في بعض القضايا المتعلقة بخدمات الأمن والحماية. أما في قطاع الصناعة فإن المحرك الوحيد لذلك المجال هو القطاع الخاص الذي يوظف نحو ٢٥٠ ألف شخص معظمهم من القوى العاملة الأردنية. وكذلك الأمر في مجال الزراعة الذي يمثل القطاع الخاص فيه دور العامل المحرك الرئيس. وعليه تتطلب صياغة التوجهات الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الوطنية أن يعمل القطاعان جنباً إلى جنب لصياغة الرؤى الاستراتيجية لتلك القطاعات بشكل متوازن بين القطاع العام المنظم والمشرع والمراقب والقطاع الخاص المحرك والمنفذ والمشغل للقوى العاملة. ويوضح الشكل التالي المقومات الأساسية المطلوبة لقيام القطاع الخاص بعمله على نحو متوازن في الاقتصاد الوطني.

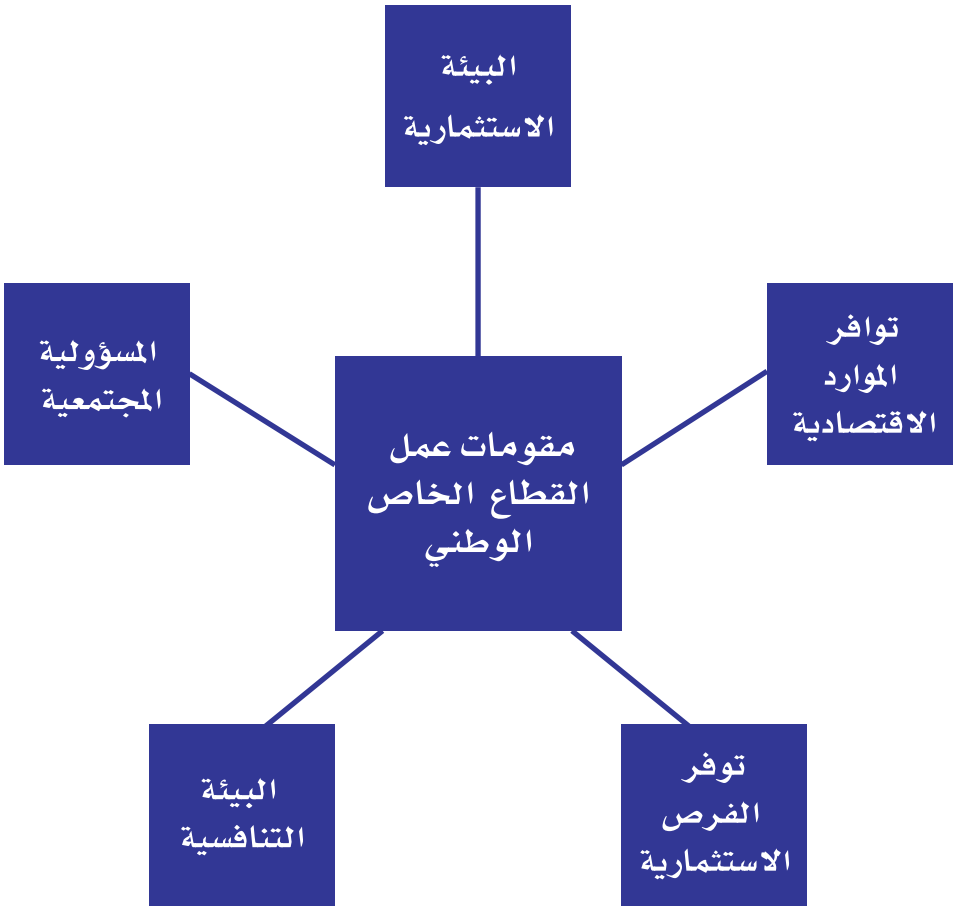

ومن الملاحظ هنا أن البيئة الاستثمارية القائمة على الاستقرار التشريعي وتوافر البنية التحتية والمحفزة لعمل القطاع الخاص هي من أهم مقومات عمل القطاع الخاص. كما أن توفر الموارد الاقتصادية، وخاصة البشرية المؤهلة والمدربة هي مفتاح انطلاق القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. ويشكل توافر الفرص الاستثمارية عنصر الحركة الأساس لانطلاق القطاع الخاص نحو التنمية في المحافظات، ويتطلب ذلك وضوح البيئة التنافسية للمحافظات الأردنية التي تكتنز كل منها بيئة تنافسية ذات خصوصية واضحة بيد أنها تحتاج إلى جهد مشترك لتحديد مقوماتها. وفي النهاية، بات القطاع الخاص مساهم محوري في التنمية المجتمعية من خلال ما يقدمه من مسؤولية مجتمعية بتمويل كثير من المشاريع التنموية والمبادرات المجتمعية في المحافظات. بيد أن نجاح تلك المسؤولية يتطلب التعاون المشترك بين القطاعين لتحديد أولويات الإنفاق على الأوجه التنموية المجتمعية في كافة المحافظات.

على صعيد آخر، يمثل القطاع الخاص دوراً محورياً في الأمن الاقتصادي للمملكة عبر انخراطه في قضايا الأمن الغذائي الذي يوفره القطاع الخاص محلياً من خلال قطاعي الصناعة والزراعة أو دولياً من خلال الاستيراد الذي يشكل نحو ٨٦٪ من احتياجات المملكة الغذائية. كما أن القطاع الخاص يشارك في تحقيق الأمن التعليمي والتربوي والأمن الصحي في البلاد عبر استثماراته المتعددة في قطاعي التعليم والصحة. والقطاع الخاص صمام الأمان في الأمن الوظيفي عبر استيعابه للجزء الأكبر من القوى العاملة الأردنية

بنسبة تصل إلى نحو ٦٠٪، وهو المخرج الأساس لإيجاد ١٠٠ ألف فرصة عمل مطلوبة سنوياً في الأردن. وختاماً، فإن القطاع الخاص هو المحقق الأساس للأمن والرفاه المجتمعيين عبر مساهماته المتعددة في التنمية المحلية وفي المسؤولية المجتمعية وفي الاستثمار في كافة القطاعات الخدمية والتجارية والصناعية في جميع محافظات المملكة.

مقومات عمل القطاع الخاص الوطني

يشكل القطاع الخاص المحور الأساس لإدماج الشباب في المجتمع وفي الاقتصاد الوطني في الأردن. ففي الوقت الذي يحتاج الأردن إلى إيجاد ما يزد على ١٠٠ ألف وظيفة سنوياً، يصعب على الحكومة أن توفر أكثر من ١٠٪ منها، وهنا يصبح القطاع الخاص، بمفهومه الشامل بما فيه المبادرات الفردية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، المخرج الوحيد للأردن لإدماج الشباب عبر قنوات التأهيل والتمكين وصقل إمكاناتهم التنافسية ومهاراتهم الإبداعية. ويوضح الشكل التالي الدور الكامن للقطاع الخاص في عملية تحقيق التنافسية الحقيقية للشباب في الأردن عبر قنوات التأهيل والتمكين والإدماج. بيد أن ذلك الدور المحوري يتطلب التشاركية الكاملة مع المؤسسات الحكومية ويستدعي التشارك الكامل بين الجانبين في رسم خارطة العمل الأردنية عبر استراتيجية

وطنية واضحة لتنمية الموارد البشرية في المملكة.

ففي مجال التأهيل الشبابي، يمثل القطاع الخاص دوراً مهماً في المساهمة في العملية التعليمية التربوية وفي مجالات التدريب وبناء القدرات وصقل المهارات. أما في مجال التمكين فإن القطاع الخاص الأردني هو المشغل الرئيس للقوى العاملة القائمة والقادمة وهو السبيل الوحيد لتمويل المبادرات الشبابية عبر رعاية المواهب من جهة أو تقديم القروض التمويلية من جهة أخرى. كما أن هناك العديد من المبادرات الخاصة القائمة على المسؤولية المجتمعية التي ترفد الشباب بنوافذ تمويلية ذات كلف منخفضة ومناسبة. وباكتمال التأهيل والتمكين على النحو المشار إليه أعلاه فإن القطاع الخاص الأردني هو المحرك الأساس لإدماج الشباب من خلال رعاية المبادرات الإبداعية وعبر الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة بل ومتناهية الصغر.

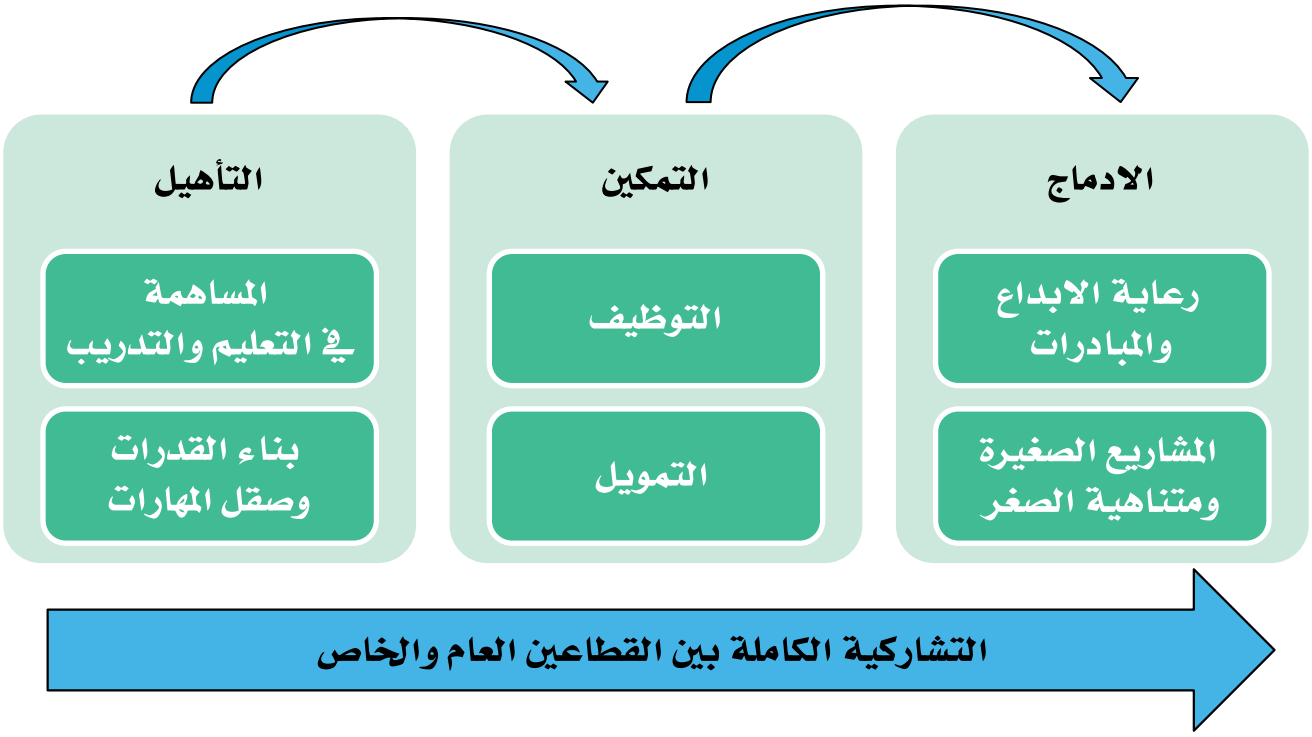

ويوضح الشكل التالي أيضاً دورة العمل المطلوبة لرسم خارطة العمل للخروج بتصور محوري يحدد تنافسية العناصر البشرية الشابة في الأردن ويساعد على إدماجها في الاقتصاد الوطني. ومن الواضح أن الحديث هنا حول متتالية من الإجراءات المترابطة تبدأ بضرورة تحديد الوضع القائم للعناصر البشرية الأردنية بشفافية ووضوح بما في ذلك نقاط القوة والضعف القائمة، ومن ثَمَّ التشاركية ضمن ملتقى وطني بتنظيم مشترك بين الجهات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص، والخروج من ذلك بأولويات ومتطلبات المرحلة القادمة في مجال إدماج عنصر الشباب، ذكوراً وإناثاً، ومن ثم تشكيل فرق عمل تشاركية تتناول كل من تلك المتطلبات وتضع لها سياسات العمل المطلوبة والخطط التنفيذية ومعايير الأداء التي تساعد على الرقابة والتقييم. وفي النهاية، لا بد من اللجوء إلى تقييم دوري لتلك الخطط التنفيذية بهدف معرفة ما حققته من نتائج وما تحتاج من تصويب أو تعديل أو

تنشيط. ويلخص الشكل التالي ما سبق الإشارة إليه بشكل واضح.

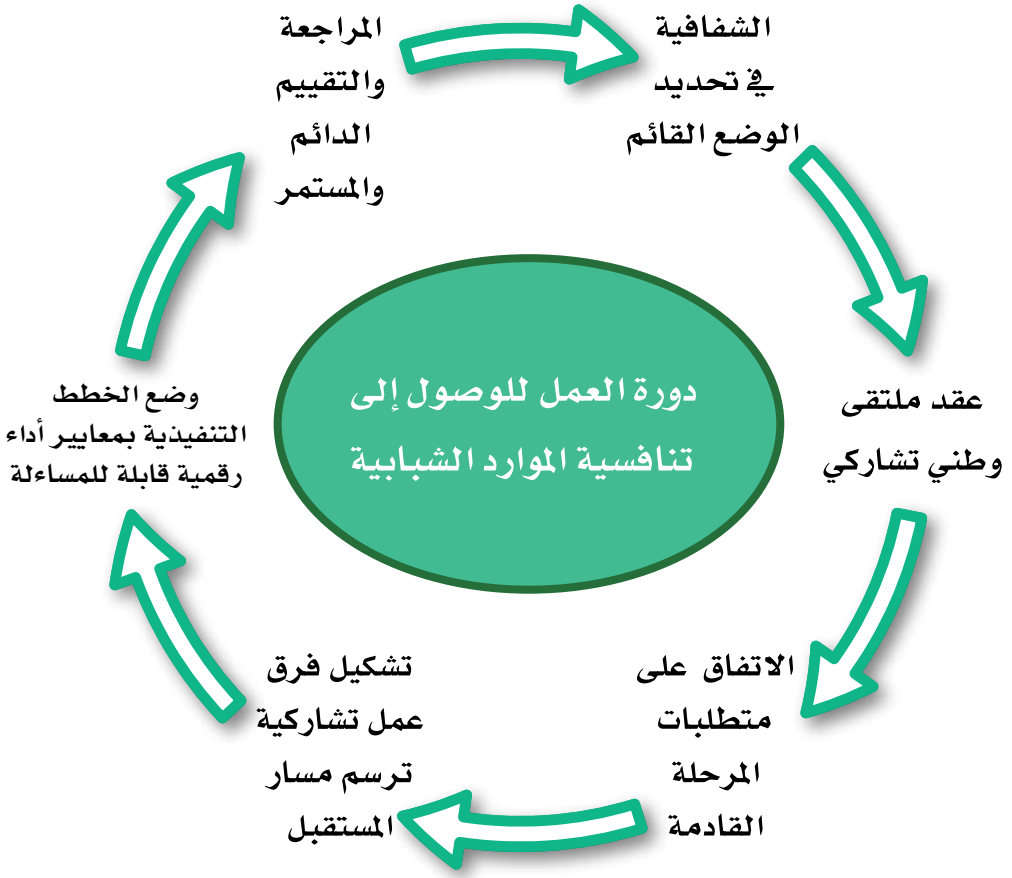

بيد أن الدور المحوري للقطاع الخاص في عملية إدماج الشباب وتعزيز تنافسيتهم الحقيقية في الاقتصاد الوطني يواجه العديد من التحديات الراهنة. ويمكن تلخيص أهم تلك التحديات بالنقاط المحورية التالية:

- ❁ الاضطرابات القائمة في المنطقة وخاصة الأزمة في سورية والعراق.
- ❁ أزمة اللاجئين السوريين وانعكاساتها على سوق العمل الأردني.
- ❁ ضعف الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص.
- ❁ ضعف التواصل الحقيقي مع المؤسسات الشبابية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بشؤون الشباب.
- ❁ ضعف التواصل الحقيقي مع النظام التعليمي في البلاد بكافة مراحله.

وتعد التحديات السابقة بمنزلة محدد رئيس لقدرة القطاع الخاص على أداء دوره في حفز القدرات الشبابية وإدماجها في الاقتصاد الوطني. بيد أنه من المفيد الإشارة هنا إلى أنه رغم خروج تحدي الأوضاع الإقليمية وأزمة اللاجئين السوريين عن السيطرة المباشرة للاقتصاد الوطني فإن النقاط والتحديات الباقية تتطلب جهداً محلياً حقيقياً تقوده الحكومة والقطاع العام لمساعدة القطاع الخاص وتحفيزه على مساندة دور الشباب في الاقتصاد الوطني وإدماجهم بشكل حقيقي في الإنتاجية وفي تنشيط عجلة الاقتصاد في القطاعات الاقتصادية كافة.

ملاحظات ختامية

في إطار ما تقدم لا بد من الإشارة في الختام إلى مجموعة من الملاحظات التي تستهدف وضع مجموعة من الحقائق أمام صناع القرار في القطاعين العام والخاص للوصول إلى متطلبات حقيقية لإدماج الشباب الأردني في الاقتصاد الوطني وصقل تنافسيته ورفع مستوى تأهيله وتكوينه. ويمكن تلخيص هذه الملاحظات في النقاط التالية:

١. يتطلب التوجه الأمثل لتخطيط استراتيجي للموارد البشرية و تنافسيتها تفعيل دور المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية الذي يجب أن يحتوي على دور محوري للقطاع الخاص في مجالات تأهيل وتمكين وإدماج الشباب في الاقتصاد الوطني . ويجب أن يندرج تحت مظلة ذلك المجلس جميع الجهات المرتبطة بالتدريب المهني، والتعليم المدرسي والعالي، والمجلس الأعلى للشباب، ووزارة العمل، ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بقضايا الشباب، وهيئة الاستثمار بما تمثله من تخطيط للحاجات الآنية والمستقبلية للقوة العاملة وفقا للتنافسية الكلية والمحلية للاقتصاد الأردني.

٢. الاقتصاد الأردني اقتصاد مختلط منذ نشأته و عليه لا بد من تفعيل دور الشراكة بين جناحي الاقتصاد: القطاع الخاص والعام، بهدف الوصول إلى الاستغلال الأمثل للقوى البشرية وخاصة من الشباب ذكوراً وإناثاً.

٣. التشاركية الحقيقية بين القطاعين هي السبيل الأمثل لتحديد تنافسية الاقتصاد الوطني و حسن استغلال موارده البشرية.

٤. ما زالت الشراكة بين القطاعين الخاص والعام فريضة غائبة اليوم مع أنها متطلب إلزامي للوصول إلى رؤية حقيقية تحدد البوصلة الاقتصادية للأردن.

٥. هناك إرادة سياسية عليا واضحة نحو إدماج الشباب ورفع مستوى مساهمتهم في الاقتصاد الوطني عبر تشاركية متوازنة وكاملة بين القطاعين العام والخاص.

٦. واجه الاقتصاد الأردني على مدى تاريخه الاقتصادي التنموي كثيراً من التحديات وكان قادراً دوماً على التعامل مع تلك التحديات وإيجاد الفرصة التي قد تخدم الاقتصاد الوطني بالرغم من التحديات.

٧. لا بد من تجذير سياسات وثقافة الإبداع والريادة بين الشباب بما يحول ثقافة الشباب الأردني، ذكوراً وإناثاً، من الجهد نحو البحث عن الوظيفة إلى الإبداع في إيجاد الوظائف.

استشراف مستقبل الاقتصاد الأردني والتنمية المستدامة يوجب التحديد السليم لتنافسية الاقتصاد الأردني بجميع محافظاته وتنافسية موارد البشرية في تلك المحافظات ولن يتأتى ذلك بغير التوجه نحو سياسات حقيقية لإصلاح العملية التعليمية بجميع مراحلها، بما في ذلك التدريب والتأهيل المهني.

المؤسسات التعليمية ودورها في ربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل

الدكتورة ريم عقله أبو دلبوح

عضو مجلس النواب الأردني السابع عشر

يحث ديننا الإسلامي الحنيف على العمل والإنتاج والكسب الحلال، وعلمنا الرسول ﷺ أن العمل عبادة، وقربى إلى الله، وفي الحديث الصحيح: (ما أكل أحد طعاماً قط خير من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داود -عليه السلام- كان يأكل من عمل يده)، وقالت عائشة رضي الله عنها (كان أصحاب رسول الله ﷺ عمال أنفسهم). ولقد رفع الإسلام من قيمة العمل مهما كان نوعه حتى لا يتخاذل الناس في ميدان العمل أو يتحرج بعض أصحاب الأعمال البسيطة من عملهم.

لكنَّ ظاهرة عدم المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل أصبحت ظاهرة عامة في البلدان العربية، بل تزداد خطورة واتساعاً. ولم تعد شأناً فنياً يخص الفنيين المعنيين بالتعليم والتدريب وأسواق العمل، بل أصبحت موضع اهتمام الساسة في أرفع المسؤوليات.

وبرزت هذه الآثار السلبية في بطالة متزايدة وإنتاجية لا ترتفع وقدرة منافسة تزداد ضعفاً، واعتماد متزايد على المهارات الأجنبية.

فعدم المواءمة يمثل هدراً في موارد التعليم والتدريب وهدراً في طاقات الشباب إذ يسوقه تعليمه وتدريبه إلى البطالة في أحيان كثيرة وصعوبة لدى أصحاب الأعمال في الحصول على المهارات المناسبة فتزداد الحاجة للمهارات الأجنبية التي فاقت أحجامها الكبيرة في وضع البطالة وأعاقت نجاح برامج توطين الوظائف بقدر كبير.

وأصبحت هذه الظاهرة المركبة كثيرة التعقيد فجانب منها يتعلق بمناهج التعليم والتدريب محتوى وطرائقاً. وهى مناهج جامدة أو تتغير ببطء تفوقه سرعة تغير احتياجات التنمية وأسواق العمل، وبقيت بذلك بعيدة عن المقارنة مع المستويات المهارية الدولية. هذه المقارنة أصبحت ضرورية في عالم المنافسة وانفتاح الأسواق. وهى تعبر عن خلل في التخطيط والإدارة إذ يبقى إعداد القوى العاملة معزولاً وبعيداً عن مساهمة أصحاب الأعمال.

وهى اضطراب في مقاييس اجتماعية جعلت من الأعمال بعضها وضيعاً وآخر نبيلاً وجعلت المرأة محدودة النشاط في مجالات معدودة، وإذا أتيحت لها هذه المجالات لا يكون تحفيزها على اكتساب مهاراتها كافياً. وعندما نتحدث عن ربط التعليم بمتطلبات سوق العمل عبر الحلول الصادرة عن هذه المؤسسات التعليمية فتكون البداية في

مرحلة التنشئة والتأسيس بمدارس التربية والتعليم، ففي المرحلة الابتدائية يجب أن يكون هناك جهد إبداعي من خلال كادر تدريسي تعليمي مهني مدرب يبعث في الطالب روح الإبداع وينمي ميوله المهنية ويتم أيضاً تهيئة المدارس بالوسائل والمتطلبات اللازمة لذلك وتطوير البيئة المادية للتعليم، ويستمر هذا الجهد التربوي عبر مراحل التعليم اللاحقة، وبالتالي نتوصل إلى حث الطلبة لاختيار التخصصات المتوائمة مع سوق العمل عند توجههم للدراسة في الجامعات والكليات والمعاهد.

وفي هذا الإطار نثمن جهود ديوان الخدمة المدنية في إعداده ونشره لدراسة حول التخصصات الراكدة والمشبعة على موقعه الالكتروني، وعلى إدراج تلك الدراسة بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي على بوابة الموقع الالكتروني للجنة تنسيق القبول الموحد في الجامعات الأردنية لكي يتمكن الطلبة من الاطلاع على تلك الدراسة لتوعيتهم بالتخصصات الراكدة والمشبعة حتى يستطيعوا اختيار التخصص الأفضل بما ينسجم مع سوق العمل، مما يقلل البطالة بين الخريجين فضلاً عن عدم الاعتماد على العمالة الوافدة في ظل "معرفتنا أن نسبة التوجه نحو التخصصات الأكاديمية هي ٨٠٪ و٢٠٪ للتخصصات المهنية والتقنية في حين أن احتياجات سوق العمل المحلي هي ٨٠٪ للتخصصات المهنية والتقنية و٢٠٪ للتخصصات الأكاديمية"، بحسب الدكتور خلف هميسات رئيس ديوان الخدمة المدنية في تصريح لصحيفة الرأي في ٢٣-١٠-٢٠١٤.

يحتل انفتاح الجامعات والمعاهد والكليات في الأردن على المناطق التنموية في مختلف المحافظات أهمية كبرى تنبع من مواءمة التخصصات مع متطلبات الوظائف في تلك المناطق التنموية، بالإضافة إلى عقد الاتفاقيات مع مؤسسات التدريب المهني والمؤسسات الممولة للمشاريع لتدريب وتأهيل الطلاب في التخصصات التعليمية غير المهنية الراغبين باكتساب مهارات تؤهلهم لسوق العمل بعد التخرج، ولا يفوتنا التأكيد في مجال التعليم العالي على حيوية تركيز الجامعات على الاستفادة من المنحة الخليجية لغايات التعليم التقني بافتتاح الكليات والمراكز التقنية وتعزيز ودعم القائم منها.

ومن جانب آخر تبرز وبشدة مشكلة غياب «القاعدة الإنتاجية» التي يمكن أن تستوعب الطلبة غير القادرين على متابعة الدراسة الجامعية من الذين يلتحقون بكليات المجتمع أو المعاهد المهنية، فضلاً عن أن ثقافة العمل الحر لخريجي كليات المجتمع، أو تقديم المساعدة لهم في افتتاح مشروعات صغيرة أيضاً غير موجودة في المجتمع الأردني مما يعنى بالضرورة ارتفاع نسبة البطالة بين خريجي كليات المجتمع أو المعاهد، ناهيك عن أن سلم الرواتب التي تقدم إلى حملة هذه الشريحة من المواطنين متواضعة ولا تكفي لتأمين متطلبات الحياة اليومية والأسرية لتحقيق نتائج تؤسس لحياة أمنه ومستقرة مما يضعف إقبال الطلبة على هذه الكليات، و النتيجة أن الجميع يريد تعليماً أكاديمياً جامعياً.

بالتأكيد أن الناس يتفاوتون «بقدراتهم واستعداداتهم العقلية»، وكذلك يختلفون في أفكارهم وميولهم العملية لذلك فإنَّ تشغيلهم في مراكز العمل لابد أن يأتي وفقاً لكفاءة الشخص، بمعنى أن تطوير ثقافة العمل بما يتناسب مع القدرات الفردية وتعميمها يعتبر أهمية استراتيجية تتشارك فيها مختلف دوائر التخطيط مع مراعاة التأثر والتأثير بما يدور حولنا من تغيرات ومتطلبات، ولعل مراجعة كل التخصصات المطلوبة في سوق العمل المحلي والخارجي وفق سياسة موضوعية قد تضعنا على الطريق الصحيح، بشرط أن تكون هناك مراجعة دائمة لما يحتاجه المجتمع من خلال تطوره وتحليل الظروف المحيطة، وما يحتاجه الأشقاء من العمالة الأردنية المدربة، وكيفية قياس حاجات السوق وطاقات الإنتاج ومعادلتهما بالاقتصاد الأردني، وكيفية ربط الأجور والرواتب بغلاء المعيشة .

بيانات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية

المتعطلون الأردنيون ممن أعمارهم ١٥ عاماً فأكثر حسب الجنس والمستوى التعليمي (توزيع نسبي) - ٢٠١٤

المستوى التعليمي	الجنس		
	مجموع	ذكر	أنثى
المجموع	٥٥١١	٣٨٧١	١٦٤٠
النسبة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
أمي	٠,٥	٠,٦	٠,١
أقل من ثانوي	٤٣,٧	٦٠,٥	٤,٢
ثانوي	٧,٣	٩,٩	١,٠
دبلوم متوسط	٧,٩	٥,١	١٤,٧
بكالوريوس فأعلى	٤٠,٦	٢٣,٩	٨٠,٠

ملاحظة: يوجد هنالك اختلاف طفيف في مجاميع بعض الجداول وذلك بسبب عملية التثقيل (الترجيح) والتقريب

المشكلة أنَّ مثل هذه الإحصاءات والأرقام تبقى غير ثابتة، وكذلك التحولات الاجتماعية في عصر الانترنت والاقتصاد المعرفي، الذي جعل التنمية البشرية التحدي الأكبر عند جميع الشعوب، لأن من يمتلك المعرفة يهيمن على العالم ولذلك لا يمكن إدارة الشعوب وتطوير أدائها على مبدأ التعليم التقليدي وفق ما نراه في واقع تعليمنا الحالي الذي لم يتعد الحصة والمحاضرة والمعلم أمام ثورة التقنية المعاصرة وضرورة ترسيخها في كلياتنا وجامعاتنا. ولا

يمكن بناء نظام اجتماعي منتج ومحفز دون "عدالة اجتماعية"، وهي من المسلّمات التي تدركها شعوب الدول المتحضرة.

متى ندرك أن الموارد البشرية تحدٍّ وعبء كبير أمام صناع القرار ما لم تلتق الإرادات على صناعة منظومة قوانين وأهداف توظف هذه الطاقات باتجاه منجز اقتصادي ومعرفي شامل؟

هبطت نسبة البطالة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤ إلى ١١,٤٪ مقارنة بـ ١٤٪ في نفس الفترة من العام ٢٠١٣ بحسب البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة.

وبينت الدائرة أن نسبة البطالة تراجعت خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام ٢٠١٤ إلى ١١,٧٪ مقارنة مع ١٣,١٪ في نفس الفترة من العام ٢٠١٣ (صحيفة الغد ١-١١-٢٠١٤).

وبينت الدائرة أن نسبة البطالة للذكور بلغت خلال الربع الثالث من العام المذكور ٩,٢٪ مقابل ٢٢,٠٪ للإناث.

وبأخذ الجنس بالاعتبار؛ يتضح أن معدل البطالة انخفض للذكور بمقدار ١,٢ نقطة مئوية وارتفع للإناث بمقدار ١,٩ نقطة مئوية عن الربع الثاني من عام ٢٠١٤.

وبينت النتائج أن معدل البطالة كان مرتفعاً بين حملة الشهادات الجامعية (الأفراد المتعطلون ممن يحملون مؤهل بكالوريوس فأعلى مقسوماً على قوة العمل لنفس المؤهل العلمي)، إذ بلغ ١٧,٩٪ مقارنة بالمستويات التعليمية الأخرى.

وأشارت النتائج إلى أن ٥٧,٧٪ من إجمالي المتعطلين هم من حملة الشهادة الثانوية فأعلى، وأن ٤٢,٣٪ من إجمالي المتعطلين كانت مؤهلاتهم التعليمية أقل من الثانوي.

وتباينت نسبة المتعطلين حسب المستوى التعليمي والجنس، إذ بلغت نسبة المتعطلين الذكور من حملة البكالوريوس فأعلى ٢٥,١٪ مقابل ٨٥,٦٪ للإناث.

وتراعي الدول الصناعية في العالم المتقدم ضرورة توفير الكوادر اللازمة المؤهلة تأهيلاً تقنياً لرفد صناعاتها بالأيدي والكفاءات المؤهلة للعمل في المصانع والشركات الإنتاجية. ففي عدة دول أوروبية، وفي اليابان وكوريا والصين والهند وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، تجد أن الإقبال على الدراسات التقنية يفوق من حيث الكم تلك الأعداد من الطلبة الذين يقبلون على التعليم الأكاديمي التقليدي. ولهذا، سرعان ما سيدرك المراقب أنَّ التعليم التقني الذي تدعمه الدول يؤدي في نهاية المطاف إلى التقليل من وطأة البطالة المقنعة إذ إنَّ المصانع

والشركات الصناعية لديها القدرة على استيعاب أعداد الخريجين في المجالات التقنية بمعدلات تفوق نظيرتها في النواحي الأكاديمية.

وبالنسبة للأردن، فقد بدأ مشروعه التعليمي على المستوى العالي بإيجاد جامعة أو جامعتين التي كان يرجى منها توفير الكوادر اللازمة القادرة على تدعيم الاحتياجات الصناعية في المصانع والشركات الإنتاجية، إلاّ أنه سرعان ما تغير هذا الأمر وبدأت هذه الجامعات، تجاوباً مع الضغوطات الاجتماعية والشعور بالرغبة بالتقليد من قبل هذه المؤسسات، تنحرف عن المسار الذي خطط له وبتنا نرى نظاماً للتعليم العالي لا يراعي المنحى التعليمي العملي، فكان هذا المسلك أحد أهم العوامل التي أدت بأن يبقى الأردن دون تحقيق الاقتصاد المعرفي باكتساب أنموذج صناعي فاعل.

من أهم البدائل والحلول لتجسير الفجوة بين مخرجات التعليم والفرص المطلوبة في سوق العمل الأردني إعادة النظر في موضوع ربط العمل في التعليم في ظل فرص عمل محدودة. صحيح أن التعليم يزود الشخص بالمهارات المطلوبة حتى يكون مؤهلاً لسوق العمل لكن ليس بالضرورة أن يعمل في نفس مجال تخصصه فعليه أن يتجه إلى أي فرصة عمل مناسبة إذا كانت فرص العمل ضمن مجاله مشبعة.

وحول إعادة النظر في برامج وسياسات المؤسسات الأكاديمية، يتطلب هذا الموضوع دراسة ميدانية واسعة للربط بين سوق العمل والتخصصات الجامعية وانفتاح سوق العمل وطبيعة التخصصات التي يحتاجها فهو سوق ديناميكي ومتطور يعتمد عليه في توفير الفرص.

أدعو من هذا المنبر مؤسسات التعليم العالي إلى مواكبة التطورات عن طريق طرح تخصصات جديدة تغطي حاجة سوق العمل وتخفيض القبول في التخصصات المشبعة والراكدة بعد تشخيص ماهية التخصصات المشبعة بناءً على دراسة ميدانية حديثة يتم البناء عليها في الكثير من القرارات.

وأنصح المستجدين والخريجين بإعادة النظر في مسألة الربط بين التخصص والعمل والتكيف مع سوق العمل واستثمار الفرص المتاحة لأنها قد تفتح له آفاقاً وتزيد من قدرته على الالتحاق بفرص عمل أفضل قد تكون ضمن تخصصه، فالدراسة الجامعية لدينا أشبه ما تكون بالمقامرة، يدرس الطالب ويتخرج وهو لا يعرف إلى أين المصير أو المسير .

إن الربط المباشر الدقيق بين التخصصات الأكاديمية الجامعية من ناحية وبين متطلبات فرص العمل في السوق

من ناحية أخرى يعد واحداً من أبرز الحلول لكثير من المشاكل المجتمعية والاقتصادية بعد إجراء دراسة مسحية موضوعية لطبيعة فرص العمل المطلوبة وإمكانية المواءمة بينها وبين التخصصات الموجودة في الجامعات مع تكييف بعض التخصصات وإلغاء البعض الآخر وإيجاد تخصصات أخرى اتساقاً مع ما هو مطلوب في سوق العمل ، وتعزيز المنظومة القيمية فيما يتعلق بتعظيم أهمية التعليم في مراكز التدريب المهني وكليات المجتمع وتقديم التسهيلات اللازمة لمن يرغب بالدراسة في هذا المجال يعد رافداً حيوياً لمعالجة أسباب البطالة و تقليل الفجوة بين فرص العمل ومخرجات التعليم، أو بالأحرى تخفيض أعداد الذاهبين للتعليم الجامعي للدراسة في أي تخصص موجود مشبع أو راكد.

ولا بد من إقران نجاح منظومة التعليم العالي من ناحية المخرجات باحتياجات سوق العمل بشكل وثيق. فالتخصصات المنبثقة عنه ينبغي أن تتواءم مع احتياجات سوق العمل مع مراعاة عدم تكرار التخصصات الراكدة في مؤسساته المتعددة.

وعلى منظومة التعليم العالي أن توجه جهودها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة للدولة وصدق الانتماء للوطن وقيادته الحكيمة من خلال تطوير الخطط الدراسية الهادفة المستوحاة من أعمال إبداعية والمبنية على إطلالات حقيقية لسواعد أبناء البلد من الطلبة وأساتذة الجامعات والباحثين بالإضافة إلى توجيه البحوث العلمية نحو إيجاد حلول للمشكلات الصناعية. وقد جاء في خطاب العرش السامي بافتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة السابع عشر : « أما فيما يتعلق بالجهود المثمرة للحد من مشكلتي الفقر والبطالة، فقد تم إقرار الاستراتيجية الوطنية للتشغيل لتوفير فرص العمل للشباب، ثم إنشاء صندوق تنمية المحافظات والذي يحتاج إلى زيادة المخصصات حتى يوسع أعماله في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الإنتاجية، كما تم تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي التي تحمي فئة ذوي الدخل المحدود من خلال توجيه الدعم إلى مستحقيه .

وجاء بكتاب التكليف السامي الموجه من صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين إلى الحكومة الأردنية: " إن التحديات التي نمر بها تتطلب إيلاء القضايا الوطنية التالية أهمية كبرى لدى معالجتها في برنامج عمل الحكومة والارتقاء بنوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف المجالات والتركيز على قطاعات الصحة والتعليم والتدريب والتشغيل، وبما يتناسب مع متطلبات سوق العمل وضمان تحقيق أعلى درجات المساواة والعدالة في الحصول على هذه الخدمات ".

وأخيراً وليس آخراً، نؤكد على أن الإجراءات الإصلاحية طالت العديد من المجالات في الأردن بفضل التوجيهات الملكية السامية، بما في ذلك الحلول الإصلاحية المتعلقة بربط مخرجات التعليم من خلال المؤسسات التعليمية بمتطلبات سوق العمل .

وقد نشر موقع عمون الإخباري استناداً إلى موسوعة (ويكيبيديا) في مجال إصلاح التعليم : "في يوليو/ تموز ٢٠٠٣ أطلقت الحكومة الأردنية برنامجاً طموحاً في الشرق الأوسط وشمال إفريقياً وهو برنامج إصلاح التعليم من أجل الاقتصاد القائم على المعرفة، وهذا البرنامج متعدد المانحين مدته عشر سنوات، وقدم البنك الدولي لدعمه ١٢٠ مليون دولار أمريكي، إذ سعى البرنامج إلى إعادة توجيه السياسات والبرامج التعليمية بما يتماشى مع حاجات الاقتصاد المعرفي، وتحسين بيئة التعليم المادية في معظم المدارس، وتشجيع التعليم في سنوات الطفولة المبكرة. وامتدت المرحلة الأولى للبرنامج من العام ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٩. أما المرحلة الثانية من برنامج إصلاح التعليم من أجل الاقتصاد القائم على المعرفة الذي ينسجم مع المساعدة القطرية التي وضعها البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية للمملكة الأردنية الهاشمية فستمتد من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٥ ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الإصلاحات التي طبقت في المرحلة الأولى وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، مع تركيز خاص على التنفيذ على مستوى المدارس وكفاءة المعلمين ".

في هذا الإطار نؤكد على أهمية التكاتف والتشاركية بين جميع المؤسسات التعليمية ومؤسسات الدولة لتحقيق هدف هذا المشروع كي يتواكب أيضاً مع جهود الحكومة ووزارة العمل من خلال الحملة الوطنية للتشغيل، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني، لأنه برنامج شامل يساعد في تشغيل الشبان والشابات عبر الاتفاقات المعقودة مع الشركات والمؤسسات المختلفة.

التمكين الاقتصادي للشباب في ظل اللجوء السوري - الفرص والتحديات

الدكتور صخر الخصاونة

محامي / مختص في المطبوعات والنشر

المقدمة :

أثارت مشكلة اللجوء السوري إشكاليات اجتماعية واقتصادية، أثرت على كافة النواحي الاجتماعية والاقتصادية والصحية في الأردن، وواحدة من أهم الآثار التي خلفتها منافسة الشباب الأردني في سوق العمل الأردني وضياع الفرص التشغيلية للشباب الأردني.

ويقول حمادة أبو نجمة أمين عام وزارة العمل لوكالة فرانس برس إنَّ "عدد السوريين الذين انخرطوا في سوق العمل الأردني قد يتجاوز ١٦٠ ألفاً، الغالبية العظمى منهم لا تحمل تصاريح عمل." واعتبر أن "هذا العدد الكبير من السوريين له تأثير سلبي كبير خاصة أننا نتحدث عن عمالة تدخل الأردن دون قيود في التأشيرات والإجراءات"، مضيفاً "نتفهم حقهم بالعمل وحاجتهم له لكن المؤسف أنهم يدخلون بتخصصات تحرم الأردنيين من فرص العمل"[١].

وأكدت بعض الدراسات [٢] أن فرص العمل التي استحوذت عليها العمالة السورية بنحو ٥٠ ألفاً، كما كشف مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية ومقره جامعة اليرموك في دراسة عن أنَّ اللاجئين السوريين استحوذوا على حوالي ٣٨ ألف فرصة عمل منذ آذار/مارس٢٠١١ [٣]، بما يشكل ٤٠ بالمائة من فرص العمل المطلوب توفيرها سنوياً للعمالة الأردنية في محافظة المفرق. ويلاحظ استحواذ هذه المجموعات على سوق العمل غير المنظم (عمال المياومة).

ويستطيع الجميع تلمس وجودهم في سوق العمل بمهن مختلفة إلا أنَّ الإشكالية تكمن في عملية حصر إعدادهم ، وحصر المهن التي يعمل بها السوريون، ودراسة الأثر الاقتصادي على ضياع فرص عمل الشباب الأردني، بالإضافة إلى حصر مقدار الأجور التي يتقاضها العمال السوريون، وبالتالي حصر الهدر في موارد الدولة من الإيرادات الناشئة عن الحصول على تصاريح العمل، ورسوم الفحص الطبي، ومقدار الاقتطاعات من الأجور التي تورد إلى المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

---

(١) http://www.alquds.co.uk/?p=34743

(٢) الآثار الاقتصادية للاجئين السوريين على الأردن٢١٠٢ خالد واصف الوزني ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي

(٣) ttp://governance.arij.net/blog

ومن جهة أخرى، لا يمكن حصر الانتهاكات التي يتعرض لها العامل السوري، من ناحية استغلال أصحاب العمل بتشغيلهم لساعات طويلة، وبأجور اقل من الحد الأدنى للأجور، وعدم منحهم الإجازات أو بدل يوم الجمعة لعمال المياومة، أو الحقوق الناشئة عن الفصل التعسفي وغيرها من الحقوق العمالية التي يضمنها قانون العمل.

وبتقديرنا ، تُثار تساؤلات عدة: ما هي سمات العمالة السورية في الأردن؟ ولماذا يلجأ أصحاب العمل إلى تشغيل العمال السوريون؟ وما هي آثار هذا التشغيل على العامل الأردني؟ وهل هناك آثار سلبية على العامل السوري؟

وسنحاول الإجابة على تلك التساؤلات بشكل عام دون الخوض بتفصيلات آملين إيجاد الحلول لتمكين الشباب من المساهمة في الاقتصاد الوطني من خلال العمل.

تتميز الأيدي العاملة السورية في الأردن بمهارات حرفية ومهنية عالية يفتقدها العامل الأردني أو على الأقل لم يتم تدريبه عليها، كما أسهمت في إيجاد مهن جديدة في الأردن لم تكن موجودة، أو لم تكن ذات أهمية مثل صناعات التريكو والتطريز وأعمال الحلويات ...الخ، وفي كل الأحوال بقيت أجور هذه الفئة، على الرغم من مهارتها العالية، الأدنى مقارنة مع أجور العمالة الأردنية أو العمالة الأجنبية الوافدة.

ويعود سبب لجوء أصحاب العمل إلى تشغيل العمالة السورية، سعياً منهم للحصول على خدمات أفضل وبكلف تشغيلية أقل، وعلى زيادة منتجاتهم و تحسينها من خلال استخدام عمال مهرة مدربين وبخبرات ودون أن يتحمل صاحب العمل مخاطر التدريب والتأهيل ودون أن يتكلف رسوم ومصاريف استخدام مثل رسوم تصاريح العمل ودفع الاشتراكات لصندوق الضمان الاجتماعي وغيرها.

ولا يخفى على أحد مقدار مساهمة العمالة السورية في فتح خطوط إنتاج جديدة لأصحاب العمل، وحرف وأعمال جديدة في سوق العمل الأردني، ساهمت هذه بشكل مباشر وغير مباشر في ازدياد الحصص السوقية لأصحاب العمل والدخول في منافسات تجارية وبأسعار أقل.

وعلى الرغم من الآثار الايجابية التي حققها دخول العمالة السورية على الاقتصاد الوطني بشكل عام وعلى مهنية الكثير من الحرف، تنادي كثير من الأصوات بأن العمالة السورية أهدرت فرص الشباب وأدت إلى تخفيض الأجور، وقد أكدت دراسة أعدها مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية أن أثر دخول أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين على سوق العمل تركز في " المنافسة غير العادلة على العمالة الأردنية إذ إن كثافة العمالة السورية في سوق العمل الأردني خلقت شكلاً من أشكال المنافسة غير المحسوبة وغير العادلة، بينها وبين العمالة الأردنية من جهة، والعمالة الوافدة (المصرية) من جهة أخرى وان كان ذلك بدرجات متفاوتة تبعاً لطبيعة القطاع

الاقتصادي الذي دخلت إليه. وحسب الدراسة فقد كان واضحاً أن درجة تأثر العمالة الوافدة (المصرية) كان بشكل أكبر من العمالة[٤] الأردنية في كثير من القطاعات وعلى وجه الخصوص قطاع الإنشاءات غير المنظم (التبليط، الدهان، القصارة، حدادة البناء وغيرها، وظهر ذلك جلياً في إقليم الشمال وبدرجة أقل في إقليم الوسط. وأشار إلى أن العمالة الأردنية العاملة في هذه المهن تأثرت سلباً أيضاً، إذ إنَّ كثيراً منهم فقدو أعمالهم بسبب دخول السوريين للعمل في هذه القطاعات بكثافة. وتابع التقرير بالقول إنّ "التأثير ذاته وقع على قطاع المطاعم والحلويات على اختلاف أنواعها، حيث تكثفت العمالة السورية في تلك القطاعات بشكل ملفت في مختلف المحافظات مع تمركزها في إقليمي الشمال والوسط."

وأوضحت الدراسة أن انتشار العمالة السورية بهذه الكثافة في مختلف قطاعات العمل أدى إلى ضغوط كبيرة على مستويات الأجور باتجاه تخفيضها استناداً إلى منطق العرض والطلب، إذ إن العمالة السورية لديها استعداد للعمل بأجور منخفضة بسبب الظروف الصعبة التي يواجهونها، وهكذا وجد كثيرٌ من أصحاب العمل أنفسهم أمام أعداد كبيرة من طالبي العمل في مختلف المهن، الأمر الذي دفعهم إما لتخفيض أجور العاملين لديهم أو الاستغناء عن العديد منهم وتوظيف عمالة سورية بأجور أقل.

العاملين لديهم أو الاستغناء عن العديد منهم وتوظيف عمالة سورية بأجور أقل. ويؤكد التقرير أن القطاعات المنظمة في منشآت الأعمال المتوسطة والكبيرة لم تتأثر في هذا الجانب، حيث إنَّ دخول السوريين لهذا القطاع كان محدوداً نتيجة عدم حصول العمالة السورية على تراخيص عمل رسمية للعمل فيه "[٥].

وإذا كنا للوهلة الأولى ننظر إلى موضوع تشغيل العمالة السورية بأنه يشكل ضياع فرص للعمال الأردنيين إلا أن المشكلة تتجاوز تلك الحدود وتؤثر على العامل السوري أيضاً لدرجة كبيرة، ولا سيما ما يتعلق بالحقوق العمالية، أو الضمانات الأساسية التي كفلتها المواثيق الدولية.

ومع أنَّ الأردن ليس من الأطراف الموقعة على اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بحقوق اللاجئين، فهو ملتزم، كغيره من الدول، بتطبيق المبادئ العامة الواردة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومنها الاتفاقية المذكورة، فالأردن طرف مصادق على العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا يعزز التزامه باحترام الحقوق الأساسية للاجئين في إطار المجالات والأطر التي نصت عليها تلك الاتفاقيات في المجالات المدنية والاقتصادية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق، أكدت الدراسة أنه

---

(٤) http://www.phenixcenter.net/ar/paper/177

(٥) المزيد من التفصيلات يرجى مراجعة الدراسة السابقة تقرير تأثيرات العمالة السورية على سوق العمل الاردني – ورقة بحثية مطورة اعداد مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية عمان، الاردن ، ٥ كانون الاول /٢٠١٤

ينطبق على العاملين من اللاجئين السوريين في الأردن ما ينطبق على الأجانب العاملين في الأردن من مختلف الجنسيات الأخرى، من ناحية ضرورة حصولهم على تصاريح عمل حسب الأصول المتبعة في الأردن، وفي إطار المهن المسموح للأجانب العمل بها، وبما تسمح به القوانين والأنظمة والتعليمات الأردنية. ولأن السوريين المقيمين في الأردن سواء أكانوا لاجئين أم غير لاجئين يخضعون لولاية الدولة الأردنية، فهم يتمتعون بكامل الحقوق الواردة في العهدين الدوليين لحقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، في إطار التعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

ويمكن لنا تلخيص أهم الإشكاليات التي تواجه العمالة السورية في الأردن بما يلي:

١. اضطهاد العامل السوري وحرمانه من الحقوق العمالية.
٢. تشغيل العامل السوري لساعات طويلة وحرمانه من بدل أجورها.
٣. لا توجد مظلة قانونية لحماية الحقوق العمالية وإصابات العمل.
٤. العوامل النفسية المتمثلة بالخوف من مراجعة الجهات المختصة للمطالبة أو الشكوى على أصحاب العمل.

الحلول والتوصيات :

لمواجهة التحديات التي تعيق عمل الشباب الأردني ومساهمته في الاقتصاد الوطني، لا بد من تضافر الجهود الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المهني والإعلام والشباب ذاتهم. وفيما يلي بعض الاقتراحات في هذا الشأن:

١. العمل على تغيير ثقافة العمل التقليدية لدى الشباب عامَّة التي تتمثل في تصور ضرورة التعيين في الحكومة أو وظيفة حسب المؤهل فقط ووظيفة دائمة طوال العمر، وإحلال ثقافة جديدة تقتضي قبول الوظائف بعقود مؤقتة أو العمل من المنزل والتطوع وأهميته وأثره على تنمية مستقبلهم الوظيفي وتنمية مهاراتهم. وهذا الهدف لن يأتي بيوم أو ليلة بل يحتاج إلى عقود من الزمن، بل هو زرع لا بد لنا من أن نبدأ بغرسه في أطفالنا من خلال الأسرة والمدرسة. وعلى الإعلام المساهمة في حملات التوعية ونشر ثقافة العمل الحرفي والمهني وإزالة الأنماط السلبية عن تلك الأعمال وإحلال ثقافة العمل مكان ثقافة العيب.
٢. نشر ثقافة الكفاءة والمهنية في العمل والتنافسية وإنما يضمن العمل واستمراريته في عصرنا الحالي هو الحفاظ على أعلى مستوى من الكفاءة والمهنية في ظل تنافسية الوظائف حالياً. ويتطلب تحقيق هذا الهدف العمل بمستويات تنظيم الأعمال المهنية وعدم جواز ممارستها إلا برخص مهنية لا ينبغي منحها قبل إتمام متطلبات التدريب واجتياز الفحوصات.
٣. تنظيم قواعد وأخلاقيات للعمل المهني في الأردن.

٤. تعزيز فرص التنافسية بين أفراد المهنة الواحدة من أجل الإبداع.

٥. تعزيز فكرة الاستمرارية بالعمل للأفضل.

٦. تنمية مهارات البحث عن العمل لدى الشباب، فلا يكفى أن ندرب الشباب على المهارات التي يحتاجها سوق العمل فحسب، بل يجب قبل كل ذلك أن ندربهم كيف يكتبوا سيرهم الذاتية، وكيف يخوضوا مقابلات التوظيف، وكيف يصلوا إلى القنوات التي من خلالها يمكن أن يبحثوا عن عمل ويكتشفوا الاحتياج الحقيقي الذي ينقص السوق بغض النظر عن نوع العمل.

٧. على الدولة أن تسعى إلى تنظيم الأعمال المهنية والحرفية من خلال منح الرخص المهنية لممارسة تلك الأعمال ورفع مستوى العمل المهني المؤهل والمدرب بحيث تصبح هذه المهن مصدر جذب للشباب الأردني.

٨. العقوبات التي ورد ذكرها في قانون العمل الأردني على صاحب العمل الذي يشغل عاملاً دون تصريح غير كافية ولا تحقق مبتغى الردع الخاص والردع العام، إذ "يُعاقَب صاحب العمل بموجبها بغرامة لا تقل عن مائتي دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار عن كل عامل غير أردني يستخدم بصورة تخالف أحكام هذا القانون، وتضاعف هذه الغرامة في حالة التكرار ولا يجوز تخفيض الغرامة عن حدها الأدنى في أي حالة من الحالات أو لأي سبب من الأسباب. ويكون للوزير اتخاذ قراراً بتسفير العامل المخالف لأحكام هذه المادة إلى خارج المملكة على نفقة صاحب العمل أو مدير المؤسسة ويتم تنفيذ هذا القرار من قبل السلطات المختصة ولا يجوز إعادة استقدام أو استخدام العامل غير الأردني الذي يتم تسفيره قبل مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ تنفيذ قرار التسفير". لذا يجب إعادة النظر تشريعياً في تلك العقوبات وتغليظها بشكل يحول دون تشغيل العامل الأجنبي دون تصريح عمل.

٩. التفتيش المستمر على المؤسسات والشركات الصناعية التي تستخدم العمال الأجانب وفقاً للنسب المحددة قانوناً وفي كل الأحوال يجب أن لا تتجاوز نسب تشغيل العمال الأجانب ٥٠٪.

١٠. يجب أن تساهم الدولة في جعل كلف تشغيل العامل الأجنبي المادية أكثر على صاحب العمل، بحيث يصبح الخيار للعامل الأردني دون العامل الأجنبي.

١١. تنظيم سوق العمل الأردني وتنظيم عمل العمال الأجانب المخالف للقانون مطلب أساسي بحيث يمكن من خلاله وقف الهدر في إيرادات الدولة وبذات الوقت استخدام وتخصيص تلك الموارد على تدريب وتأهيل الشباب الأردني، وفتح المجال أمام الشباب الأردني في القيام بمشاريع صغيرة ضمن صناديق تمويلية حكومية.

١٢. من شأن تنظيم سوق العمل الأردني ومنح التصاريح للعمال الأجانب أن يشكل ضمانة لتلك الفئات من الاستغلال ويحقق الاستقرار لهم مما يعني إمكانية البحث عن فرص عمل للشباب الأردني.

١٣. على الحكومة أن تسهل حصول العمالة السورية على تصاريح عمل، وذلك لتحقيق الاستقرار الوظيفي، ولمنع استغلالهم، وبالتناوب لتجنب الهدر المالي في موارد الدولة.

مؤسسات المجتمع المدني ومساهمتها في تعزيز التمكين الاقتصادي للشباب

سليمان علي الخوالدة

رئيس مجلس إدارة مركز

مساواة لتنمية المجتمع المدني

مقدمة :

يمثل الشباب الجزء الأكبر من الهرم السكاني في الأردن، فَهُم الطاقة الكبيرة في المجتمعات الأردنية، ويمثلون أكبر القطاعات فيه وأهم الموارد، لهذا وجب على جميع مؤسسات المجتمع (الحكومية والخاصة والأهلية) الاستثمار بهذا المورد من أجل إحداث تنمية متكاملة ومستدامة.

وعلى جميع هذه المؤسسات دراسة كيفية تحويل طاقات وإبداعات الشباب إلى عناصر إنتاج ايجابية تخدم وتنمي المجتمع سياسياً، وثقافياً، واجتماعياً واقتصادياً، فعدم الاستثمار في هذا العنصر المنتج وتركه دون الرعاية المطلوبة سوف ينعكس سلباً على المجتمع وعلى هدف تحقيق التنمية، فتهميش طاقات الشباب وتركهم دون تمكين يحولهم إلى عناصر هدامة للتنمية في الحاضر والمستقبل، فلا يمكن لعملية الإصلاح والتنمية أن ترى النور دون العمل جدياً على تمكين الشباب من خلال توظيف إمكاناتهم وطاقاتهم وإشراكهم في عملية صنع القرار.

ولعل أبرز المشكلات التي تواجه الشباب تتمثل في عدم وجود موطئ قدم لكثير منهم في سوق العمل نظرًا للظروف الاقتصادية بشكل عام ونظراً لنقص الإمكانات المتاحة أمام هؤلاء الشباب لممارسة الأعمال الخاصة أو إدارة المشروعات الصغيرة.

المجتمع المدني و دوره في تعزيز التمكين الاقتصادي للشباب:

يعرف المجتمع المدني بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية. وهي مؤسسات مستقلة في عملها، متمثلة في تنظيمات تطوعية حرة تقوم بدور الوسيط بين المواطن والدولة من أجل تحقيق مصالحه وفق معايير القيم الاجتماعية والتعددية الثقافية والفكرية.

ويمكن تصنيف أهم مكونات المجتمع المدني كما يلي:

وإذا كان المجتمع المدني نشيطاً وقوياً من حيث المؤسسية ورأس المال الاجتماعي فسيكون مؤهلاً بشكل أفضل لإيجاد مناخ يساعد على ازدهار الاستثمارات المنتجة وزيادة التشغيل للموارد البشرية وسيؤدي إلي تقليص الفساد الاقتصادي ومن ثمَّ إلى تخفيف حدة مشاكل المجتمع المتمثلة في الفقر والبطالة.

ففي ظل النمو السكاني السريع وعجز الحكومات عن تلبية متطلبات التنمية البشرية المستدامة للسكان، تزداد الحاجة إلى منظمات المجتمع المدني والتي أصبح البعض منها له نشاطات ملحوظة في برامج خطط التنمية والسياسات السكانية وكذلك في مجالات البيئة ومكافحة الفقر، وغيرها من مجالات.

وعند الحديث عن الجهود التي تقوم بها المؤسسات الحكومية في تحقيق أهدافها الأساسية في التشغيل والخدمات الاجتماعية، لا بد أولاً من أن نعيد تعريف المشاركة والتشبيك وأهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية.

وهكذا أصبح من المتداول الحديث عن ثلاثة قطاعات أساسية في عملية التنمية: القطاع الأول متمثل في الحكومة، والقطاع الثاني متمثل في القطاع الخاص، والقطاع الثالث متمثل في مؤسسات المجتمع المدني.

وبهذا يتحدد دور مؤسسات المجتمع المدني في أن تكون ضمن أطر الشراكة وفي تولي دور المساعد والمراقب لأعمال هذه القطاعات لإحداث التكامل في العمل التنموي.

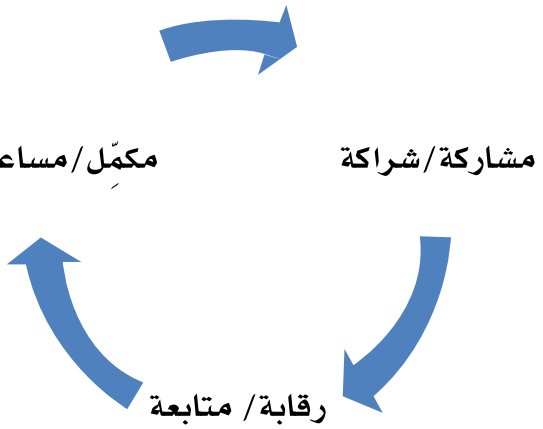

وبات من الضروري جداً بناء هذه الشراكة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني بل أصبحت الشراكة من البدائل المطروحة لتحقيق التنمية والحد من الفقر.

ولكي تكون هذه الشراكة فاعلة، لا بد من تكوين علاقة اعتماد متبادل، ورفد الشراكة بالبيئة السياسية والأطر القانونية المحفزة، بالإضافة إلي ضرورة إتاحة الإرادة السياسية والمجتمعية المحفزة والمقدرة لأهمية هذه المؤسسات.

ومما لا يخفى على أحد أن مؤسسات المجتمع المدني تسعى إلى تمكين الفئات المستهدفة وزيادة قدراتهم علي الاعتماد على النفس كما تسعى إلى الانتقال من المفهوم الإغاثي إلى المفهوم التنموي، من خلال توفير الخدمات الأساسية وتكميل دور المؤسسات الحكومية بالإضافة إلى تحسين المستوى المعيشي وتوفير فرص العمل.

ويمكن القول إنَّ مؤسسات المجتمع المدني تستطيع أن تؤدي دور الحسم في كثير من القضايا المحورية والمفصلية في المجتمع الذي تعيش فيه، وهي بذلك قد تكون أداة تدعم أو تؤدي دور الحكومات في كثير من القضايا، إذ تعمل على إيجاد حلول وتساهم إلى حد كبير في مواجهة التحديات التي تواجه الشباب في سوق العمل وفي سبيل تمكينهم اقتصادياً. وهنا تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدور الوسيط ليس للتعامل مع الشباب فحسب بل للعمل على جميع الأصعدة وهي الشباب والمؤسسات الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام للوصول إلى تكاملية في العمل تمهيداً لبناء قاعدة تشاركية تسهم في الوصول إلى تمكين حقيقي للشباب في المجتمعات المحلية.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن بعض مؤسسات المجتمع المدني قد تخصصت في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف التشغيل أو التنمية الاقتصادية أو التنمية البشرية المستدامة أو تطوير القطاع الصناعي وغيرها. ويتجلى ذلك من خلال انتقال دور هذه المؤسسات إلى الفاعليةً في الترويج للمشاريع الصغيرة ودعمها من خلال قيامها بما يلي:

١. دور تثقيفي: يهدف إلى توعية شرائح مختلفة من المجتمع بأهمية المشاريع الصغيرة ودورها في معالجة مشكلة البطالة وفي تحقيقها دخول وإيرادات مضمونة مع أهميتها في دعم القطاع الخاص والاقتصاد الوطني .
٢. دور إرشادي: بمعنى أن تعمل على إرشاد الراغبين بإقامة مثل هذه المشاريع إلى الجهات الداعمة لهذه المشاريع مثل الجامعات ومراكز الأبحاث وشركات القطاع الخاص والمكاتب الاستشارية التي تتولى تقديم المشورة الفنية والاقتصادية وتلك المتخصصة بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وغيرها.
٣. دور الوسيط في التمويل: من المعروف أن هذه المنظمات ليس لديها القدرة على تمويل مثل هذه المشاريع، ولكنها يمكن أن تمارس دور الوسيط المالي من خلال التنسيق مع المؤسسات والجهات التمويلية (مثل البنوك، والمنظمات الدولية، والمؤسسات الحكومية) لتمويل المشاريع المقترحة التي تمت دراسة جدواها الاقتصادية .
٤. استخدام كل الوسائل المتاحة للترويج لهذه المشاريع. ويمكن اعتماد عدد من الوسائل لهذه الغاية منها وسائط الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وإقامة ورش العمل وتنظيم الدورات المتخصصة وتنظيم الزيارات الميدانية لمشاريع مختارة يمكن أن تعبر عن قصص نجاح كنموذج عملي يحتذى به.

وفي سبيل أداء دورها هذا بفاعلية كبيرة يمكنها الاستعانة بمدربين أكفياء من الخبراء الاقتصاديين والإداريين من ذوي الاختصاص والأكاديميين وأصحاب المشاريع الناجحة، مع الحرص على أن يكون المشاركون في هذه الورش والدورات من الشباب الذين لم تسمح لهم الظروف بإكمال دراستهم ومن خريجي الجامعات باختصاصاتهم المتنوعة ومن كلا الجنسين لا سيما من خريجي كليات الإدارة والاقتصاد والهندسة والكليات المعاهد التقنية. وسيكون الهدف تفعيل دور القطاع الخاص في استيعاب أعداد الداخلين إلى سوق العمل وعدم انتظار فرص التشغيل في القطاع العام الذي يعاني أصلاً من البطالة المقنعة التي أصبحت اليوم من الأعباء التي تنوء الدولة بحملها دون السعي الجاد إلى معالجتها أو الحد منها.

ولا بد من أن نتطرق إلى بعض البرامج والتدخلات التي يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تقوم بها لتحقيق بداية على طريق التمكين الاقتصادي للشباب تتلخص فيما يلي:

١. العمل على تغيير النظرة السائدة حول العمل المهني وعدم الاعتماد على فكرة التعيين في المؤسسات الحكومية ونشر ثقافة التوجه للأعمال المهنية والحرفية.
٢. تعزيز الكفاءة والمهنية في بيئة العمل من أجل تعزيز التنافسية.
٣. تنمية مهارات البحث عن عمل لدى الشباب وكيفية الوصول إلى سوق العمل.
٤. تدريب الشباب على المهارات التي يحتاجها سوق العمل من خلال تدريب الشباب حديثي التخرج بمشاركة المؤسسات التعليمية والتدريبية وعلى رأسها مؤسسة التدريب المهني للانتقال إلى الأعمال المهنية.
٥. تشجيع المشروعات الصغيرة وذلك بدراسة خريطة الاحتياجات التي يحتاجها السوق الأردني والعمل على إيجاد التمويل من خلال المؤسسات الحكومية أو القطاع الخاص أو المؤسسات الدولية المانحة.
٦. الاستثمار في المشاريع الإنتاجية وإيجاد فرص عمل للشباب.
٧. تنفيذ حملات توعية مستمرة لتعزيز أطر التعاون والتفاعل ما بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع وأفراده، من خلال توفير المعلومات بالاتجاهين، ومع ذوي العلاقة، خاصة في القضايا المحورية التي تمس المجتمعات المحلية.
٨. مشاركة السلطات التنفيذية والتشريعية في مناقشة القضايا المهمة، وخاصة في صياغة القوانين وتعديلها، وكذلك في اتخاذ القرارات الاستراتيجية الخاصة بالعمالة الوافدة وتنظيم سوق العمل الأردني.
٩. إعداد الدراسات والأبحاث حول القضايا والمشاكل المجتمعية كالفقر والبطالة، واقتراح الحلول ومناقشتها مع السلطات التنفيذية والتشريعية.
١٠. تقديم التقارير المتعلقة بالرقابة على أداء السلطات المختلفة ومناقشتها لسد الثغرات والفجوات في الأداء، وتعزيز الأداء الإيجابي.
١١. المساهمة الفاعلة مع المؤسسات الحكومية والمؤسسات التعليمية المختلفة والبلديات والقطاع الخاص والإعلام لإيجاد خطط استراتيجية تساهم في تعزيز التمكين الاقتصادي للشباب وتوفير بيئة استثمارية تشجيعية للشباب.
١٢. توفير المعلومات المتاحة لدى هذه المؤسسات لمتخذي القرار والمشرِّعين وأصحاب القرار، بما يساهم في إعداد خطط وبرامج للحد من التحديات التي تواجه التمكين الاقتصادي للشباب.

توصيات ختامية :

يعتبر التشبيك من أهم الأدوات والآليات التي يمكن من خلالها الإضاءة على القواسم المشتركة بين جميع القطاعات لتطوير رؤية تنموية شاملة باتجاه تحسين التمكين الاقتصادي للشباب من خلال العمل مع جميع القطاعات المعنية للمساهمة في تهيئة البيئة المناسبة لتعزيز الفرص الاقتصادية. وعليه هناك ثمة متطلبات واجبة التنفيذ من مؤسسات المجتمع المدني ويمكن تلخيصها بما يلي:

١- تأهيل وتدريب قيادات وكوادر منظمات المجتمع المدني من أجل تطوير وتحسين الأداء ضمن خطط مرسومة وأهداف واضحة.
٢- الاستعانة بخبرات المنظمات والجمعيات الأخرى ذات الخبرة في المجال.
٣- إيجاد آلية للتواصل والتنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني والجهات ذات العلاقة وعلى الأخص منها المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.
٤- تقوية العلاقات مع الجهات المانحة لدعم المشاريع التنموية التي تخدم المجتمع المحلي.
٥- إقامة علاقات الشراكة فيما بين مؤسسات المجتمع المدني خاصة إذا كانت تعمل في المجال نفسه لتجنب ازدواجية العمل وهدر الطاقات.
٦- وضع الخطط الاستراتيجية التنموية لتكون البرامج التنفيذية والمشاريع ضمن رؤية تنموية واضحة ولتحقق النتائج المرجوة.
٧- إشراك القاعدة المجتمعية بشكل حقيقي وفاعل واستقطاب فئة الشباب للانضمام وإعطاء دور قيادي لهم.
٨- العمل على إعداد قاعدة بيانات مشتركة لتوحيد الجهود وتكاملها وضمان عدالة التوزيع خاصة عند استهداف المجتمع المحلي.
٩- العمل على وضع خطة إعلامية واقعية لتوجيه الشباب نحو المشاريع المنتجة وتسويق قصص النجاح والمبادرات الريادية التي يقومون عليها.